الأمم المتحدة
البحرين

حقوق الصورة
موئل الأمم المتحدة/هادي الكث

تقرير النتائج القُطرية 2023

جدول المحتويات

- مقدمة 3
- فريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين 4
- شركاء التنمية الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية 5
- الفصل الأول: التطورات الرئيسية في البلاد 6
- الفصل الثاني: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية من خلال إطار التعاون 8
  - 2.1. نظرة عامة على نتائج إطار التعاون 9
  - 2.2. أولويات إطار التعاون ونتائجه ومخرجاته 11
  - 2.3. دعم الشراكات وتمويل خطة 2030 27
  - 2.4. نتائج العمل معًا بشكل أكبر وبنحو أفضل: اتساق وفعالية وكفاءة الأمم المتحدة 28
  - 2.5. التقييمات والدروس المستفادة 29
  - 2.6. نظرة عامة على الشؤون المالية وتعبئة الموارد 30
- الفصل الثالث: نقاط التركيز الرئيسية للعام المقبل 32
- مرفق - الاختصارات 34

حقوق الصورة
شترستوك

مقدمة

حقوق الصورة
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

كان عام 2023 بالنسبة لفريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين عاماً للمراكمة والتفكير والتكيف، حيث قمنا معًا بتوحيد برامجنا ومبادراتنا لتحقيق مزيد من التماسك، والتفكير في كيفية مواجهة التحديات التنموية في سياق بلد ذات دخل مرتفع، والتكيف في الوقت الفعلي مع متطلبات الأمن والضرورات الإنسانية في المنطقة، وأزمة المناخ المتصاعدة والأولويات الوطنية للبلاد. كما قمنا خلال العام بتعزيز شراكتنا مع حكومة البحرين من خلال عمليات المشاركة المستمرة.

وفي العام قبل الأخير من إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة (SCF) للفترة 2021 - 2024، باشر فريق الأمم المتحدة القطري في البحرين عملية صياغة إطار التعاون الجديد (CF) للفترة 2025-2029، وأجرى مراجعة صارمة ومدروسة لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة بغرض الاسترشاد في تصميم وتنفيذ إطار التعاون الجديد. وقد أتاحت مراجعة الإطار فرصة لصياغة بعض الأفكار الجارية بالفعل بشأن أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها إحداث فارق باعتبارها شريكًا في التنمية في سياق بلد ذا دخل مرتفع. وبالتطلع إلى المستقبل، تحرص شراكتنا مع حكومة البحرين على إدراك الخصائص الفريدة للبلاد - اقتصاد مفتوح صغير في مرحلة ما بعد النفط، ونسبة كبيرة من العمال الأجانب في القوى العاملة، ودور خاص داخل المنطقة، وقدرة قوية على تقديم الخدمات الأساسية - فضلاً عن طموحها لتحقيق التطلعات التنموية لشعبها على نحو السرعة والمساهمة في التنمية المستدامة على مستوى العالم. وأدى ذلك إلى إعادة توجيه كيفية تعريف النجاح ومتابعته وقياسه.

وكان أحد أبرز العناصر الرئيسية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للحكومة هو مواءمة السياسات والعمليات والقدرات الوطنية للوفاء بالالتزامات الوطنية للاتفاقيات والأطر العالمية والإقليمية، بما في ذلك الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، ومعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان. كما ساهمت البحرين في الحوارات العالمية من خلال مشاركتها النشطة في العديد من الفعاليات مثل المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF)، وقمة أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28). وشاركت البلاد أيضًا في رعاية قرارين بشأن الإسكان الميسر للجميع ويوم التنظيف في جمعية موئل الأمم المتحدة.

كما ساهمت الأمم المتحدة في رفع مستوى الوعي العام بمجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك أنماط الحياة الصحية، والقدرة على الصمود في المناطق الحضرية من خلال التشجير، والإنذار المبكر بمخاطر الكوارث. وضمن جميع هذه المبادرات، يمكن للعمل العام المستنير استكمال السياسات على النحو النافع والفعال حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وعلى هامش ذلك، بدأ فريق الأمم المتحدة القُطري العمل مع الحكومة على تطوير مشاريع مشتركة تطلعية، وسد فجوات البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وفي عام 2024، وهو العام الأخير لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة للفترة 2021-2024، سيستمر فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال شراكتنا المعززة مع الحكومة،في المضي قدمًا على نهجنا القائم على التجربة والمساهمة في التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

خالد المقود

المنسق المقيم للأمم المتحدة في البحرين

فريق الأمم المتحدة القُطري في البحرين

حقوق الصورة
شترستوك

الفصل 01

شركاء التنمية الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

الشركاء الحكوميين
جامعة الخليج العربي
مكتب النائب العام
هيئة البحرين للثقافة والآثار
مجلس التنمية الاقتصادية البحرين
إدارة الأرصاد الجوية البحرين
مجلس الموارد المائية البحرين
السفارة البريطانية في المنامة
محافظة العاصمة
سفارة الفلبين
سفارة تايلاند
هيئة تنظيم سوق العمل
وزارة التربية والتعليم
وزارة الخارجية (قطاع حقوق الإنسان)
وزارة الصحة
وزارة الصناعة والتجارة
وزارة الداخلية
وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
وزارة العمل
وزارة شؤون البلديات والزراعة
وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة التنمية المستدامة
وزارة المواصلات
وزارة شؤون الشباب
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
الفريق الوطني للمعلومات والسكان
المركز الإقليمي للتحذير من العواصف الغبارية والرملية
وحدة التحقيق الخاصة البحرين
المجلس الأعلى للبيئة
المجلس الأعلى للمرأة
المجلس الأعلى للصحة
تمكين
هيئة تنظيم الاتصالات
جامعة الدول العربية
المركز الوطني للاتصالات
جامعة البحرين

الشركاء غير الحكوميين
مساحة الرواق للفنون
بورصة البحرين
جمعية المهندسين البحرينية
مركز البديع (جلوبال شيبرز)
نقابة العمالة المنزلية
جمعية الصيادين
أصدقاء الحدائق
الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
صندوق البيئة العالمي
إتش إس بي سي البحرين
الاتحاد الدولي للعمالة المنزلية
نسيج
المركز الوطني للاستزراع البحري
ملتقى الاستثمار السنوي
اتحاد الغرف العربية
المنتدى الاقتصادي العالمي
زين البحرين

حقوق الصورة
موئل الأمم المتحدة في البحرين

الفصل 02

التطورات الرئيسية في البلاد

وضعت البحرين خطة إصلاحية طموحة للتحول الاجتماعي والاقتصادي ضمن رؤيتها الاقتصادية 2030. وقد تسارعت وتيرة تنفيذ الرؤية بعد انحسار جائحة كوفيد19- باعتماد خطة الإنعاش الاقتصادي ومراجعة برنامج التوازن المالي (FBP). وتشمل الجوانب الرئيسية للتقدم الإصلاحات الاجتماعية والصديقة للأعمال، والجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة والمرونة، والاستثمارات في الصناعات الاستراتيجية والبنية التحتية الرقمية. أما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية الرئيسية، فقد قدمت الحكومة خطط تمويل جديدة للإسكان الحكومي وطبّقت إصلاحات في مجال قانون العمل لتعزيز حماية العمال الأجانب.

وعقب الأداء البارز في عام 2022، من المتوقع أن يشهد اقتصاد البحرين نمواً معتدلاً بنسبة 2.6% في عام 2023. [1] كما لا يزال زخم النمو في القطاعات غير النفطية في البلاد قوياً، مدعوماً بالانتعاش في قطاعات السياحة والخدمات واستمرار مشاريع البنية التحتية. وقد انخفض إنتاج النفط بسبب أعمال الصيانة في حقل النفط الرئيسي. كما ظل الحيز المالي مقيدًا في عام 2023، إلا أن العجز غير النفطي آخذ في الانخفاض بشكل طردي. وتم احتواء التضخم عند نسبة 0.1% [2]، مدعومًا بسعر الصرف الثابت، والسياسة النقدية الصارمة، والدعم السخي.

وحققت البحرين تقدمًا ملحوظًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في عام 2023. حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرباع الثلاثة الأولى فقط من العام (التي تتوفر عنها بيانات) 2.3 مليار دينار بحريني، أي أكثر من ضعف إجمالي التدفقات الواردة لعام 2022 والبالغة 1 مليار دينار بحريني. [3] كما استقطب قطاع المال والتأمين أكثر من 60% من إجمالي الاستثمارات، حيث وردت أغلبية الاستثمارات من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2023، قدمت الحكومة خطة رباعية جديدة: من التعافي إلى النمو المستدام (2023-2026). وتركز الخطة، التي تتماشى بشكل جيد مع خطة عام 2030، على تعزيز مستويات المعيشة والبنية التحتية والخدمات الحكومية والتحول الرقمي. كما قامت البحرين بتقييم التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقدمت في يوليو المراجعة الوطنية الطوعية الثانية (VNR) وذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF). وتمثّلت التحديات الرئيسية التي حددتها المراجعة في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبيانات رصد التقدم المحرز، والتي تم تقديمها بوصفها التزامات البلاد في القمة العالمية لأهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2023.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) لعام 2023، كشفت البحرين عن استراتيجية وطنية جديدة للطاقة تشمل ثلاثة مبادئ عامة: تحسين كفاءة الطاقة، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة، والتطبيق المنتشر للتقنيات لتقليل الانبعاثات. كما أطلقت البلاد أيضًا منصة تعويض انبعاثات الكربون التطوعية، «صفاء»، لمساعدة الشركات والأفراد على فهم وإدارة بصمتهم الكربونية بشكل أفضل.

حقائق وأرقام رئيسية[4]

الكثافة السكانية

الإجمالي (مليون)	1.6
البحرينيون (مليون)	0.7
• ذكور (٪)	62.1
• إناث (٪)	37.9

القوى العاملة

نسبة العمالة إلى السكان +15 (٪)	70.9
• ذكور (٪)	86.7
• إناث (٪)	42.3

الصحة

معدل الوفيات التي تعزى إلى الأمراض غير السارية (لكل 100,000 نسمة)	149.5
• ذكور (٪)	147.5
• إناث (٪)	153.3

الاقتصاد

نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (٪)	2.6
إجمالي الدين العام للحكومة العامة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	120.9
مؤشر أسعار المستهلك (٪)	0.1

التعليم

الالتحاق بالمدرسة قبل مرحلة الابتدائي (٪)	52.6
• ذكور	49.9
• إناث	55.7
الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪)	98.0

التنمية البشرية

مؤشر تصنيف التنمية البشرية	34/0888
• ذكور	0.904
• إناث	0.847
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	0.181

1 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، التقرير الاقتصادي الربع سنوي، الربع الثالث 2023 https://www.mofne.gov.bh/en/BEQR

2 منصة مملكة البحرين للبيانات المفتوحة https://www.data.gov.bh

3 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، التقرير الاقتصادي الربع سنوي، الربع الثالث 2023 https://www.mofne.gov.bh/en/BEQR

4 الإحصاءات الاقتصادية هي تقديرات ترد لعام 2023، إحصاءات السكان ترد لشهر يونيو 2023، وإحصاءات التنمية البشرية لعام 2022، وإحصاءات القوى العاملة هي تقديرات نموذجية ترد لعام 2023، وإحصاءات الالتحاق بالمدارس قبل مرحلة الابتدائي والمدارس الابتدائية ترد لعامي 2020 و2019 على التوالي، والإحصاءات الصحية لعام 2020. مصادر البيانات: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وزارة الصحة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة العمل الدولية، واليونيسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية من خلال إطار التعاون

2.1. نظرة عامة على نتائج إطار التعاون

خلال العام المنقضي، صبّت الأمم المتحدة تركيزها على دعم السياسات، ورفع مستوى الوعي، وتعزيز المؤسسات، وبناء قدرات الحكومة ومجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين عبر مجالات النتائج. وحددت الأبحاث المنعقدة حول أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي ست تحولات حاسمة، والتي يمكن أن تحفز التقدم عبر أهداف التنمية المستدامة المتعددة. وتشمل هذه التحولات النظم الغذائية، والوصول إلى الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، والاتصال الرقمي، والتعليم، والوظائف والحماية الاجتماعية، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ. وفي حين أن كل واحد منها مهم بالنسبة للبحرين، إلا أن التحولات المتعلقة بالاتصال الرقمي والتعليم والوظائف والحماية الاجتماعية والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ هي الأكثر أهمية بالنسبة للبلاد.

ويظهر تحليل لخطة العمل المشتركة لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة للفترة 2021-2024 أن حوالي 83% من المخرجات الفرعية تساهم بشكل مباشر في واحدة أو أكثر من التحولات الست، أو بشكل غير مباشر في عوامل تمكينها. وخلال العام، نفذ فريق الأمم المتحدة القطري معًا برامج تنمية بقيمة 4.6 مليون دولار أمريكي ،في زيادة بنسبة 9% عما تم تحقيقه في عام 2022، وبنسبة 80.3% من الأموال المتاحة للفريق القطري خلال العام.

الجدول 1 تنفيذ برنامج التنمية 2023 حسب نتائج إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

النتائج	النفقات	الرصيد المتاح
النتيجة 1: البيئة والطاقة والغذاء	888,972	1,334,396
النتيجة 2: خدمات اجتماعية عالية الجودة وشاملة	1,535,620	1,963,016
النتيجة 3: التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والمرونة	1,338,172	1,433,172
النتيجة 4: البحرين بين الأمم	787,179	936,679
المجموع الإجمالي	**4,549,943**	**5,667,263**

النتيجة 1

البيئة والطاقة والغذاء

التحولات الرئيسية في أهداف التنمية المستدامة: التلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ.

النفقات (بالدولار الأمريكي): 888,972

النتائج الرئيسية:

- تقديم خطة التنفيذ الوطنية الأولى لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.
- دعم السلطات الوطنية في تحديث التشريعات الوطنية بشأن المواد المستنفدة للأوزون (ODS).
- رسم الخرائط الجغرافية لمشاريع التشجير مما أدى إلى وضع خرائط جغرافية مرجعية لتوزيع الأشجار المستخدمة لتحديد أولويات تخصيص مواقع الأشجار.
- استكمال لوحة القيادة الوطنية للرقابة على خطة التشجير الوطنية.
- إكمال الدراسة حول الحلول المبتكرة للتخضير والزراعة الحضرية لدى الأسر والمجتمعات المحلية.
- تعزيز منصة إدارة المعرفة المتعلقة بالمياه والمناخ من خلال دمج نتائج النمذجة الهيدرولوجية والمناخية، والنمذجة الهيدرولوجية للمياه الجوفية، ودراسات مؤشر التآكل الساحلي.
- انضمام البحرين إلى المركز الإقليمي للتحذير من العواصف الغبارية والرملية التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تعزيز قدرات التنبؤ بشكل أكبر من خلال ربط البحرين بشبكة رادار الطقس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تنظيم المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والبيئة - واعتماد إعلان يؤكد على البيئة النظيفة كحق من حقوق الإنسان للجميع.

النتيجة 2

خدمات اجتماعية عالية الجودة وشاملة

التحولات الرئيسية في أهداف التنمية المستدامة: التعليم، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ

النفقات (بالدولار الأمريكي): 1,535,620

النتائج الرئيسية:

- تدريب المعلمين ومقدمي الخدمات على خدمات تنمية الطفولة المبكرة وخدمات الإحالة للأطفال الذين يظهرون اضطرابًا و/أو يحتاجون إلى الدعم.
- تطوير دورة تدريبية لصانعي السياسات حول النوع الاجتماعي والسياسة الاقتصادية.
- حصول أكثر من 850 شخصًا على فرص أفضل للوصول إلى برامج المهارات والتعلم مدى الحياة.
- تعزيز القدرة المؤسسية على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والأوبئة المتعلقة بالصحة العامة.
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية للمسنين ومقارنتها بالمعايير العالمية.

النتيجة 3

التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والمرونة

التحولات الرئيسية في أهداف التنمية المستدامة: الوظائف والحماية الاجتماعية، والاتصال الرقمي

النفقات (بالدولار الأمريكي): 1,338,172

النتائج الرئيسية:

- ترويج للابتكارات وريادة الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر 50 مدرسة والعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم مؤتمر شنزهن العالمي للابتكار وريادة الأعمال 2023، مما أدى إلى شراكة بين وزارة الصناعة والتجارة واتحاد شنزهن لريادة الأعمال والابتكار للشباب لإنشاء مركز إقليمي ذكي للتصنيع في البحرين.
- إكمال ملف الابتكار الرقمي في البحرين.
- تطوير برنامج توجيهي بعد الوصول لتلبية الاحتياجات المعلوماتية للعاملة المنزلية الوافدة حديثًا.
- تحديد أدوات الحماية الاجتماعية المتاحة للعمالة الأجنبية. تطوير ملف السلامة والصحة المهنية فى البحرين.
- تدريب 102 من العاملين في الصفوف الأمامية (51% من الإناث) في مجالات العدالة الجنائية، والتفتيش العمالي، والرعاية الصحية/الطبية، والإعلام، والطيران والمطارات، والأوساط الأكاديمية، في المركز الإقليمي للتدريب وبناء القدرات لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- إجراء تقييم على مستوى البلاد للحدائق العامة، وتحديد المجالات ذات الأولوية للتحسين، وتقديم توصيات بشأن المبادئ التوجيهية لتصميم الحدائق العامة والاستثمار فيها.
- تدريب 35 من خبراء التغذية في القطاع الحكومي وأخصائيي الصحة العامة والإحصائيين من البحرين ودول الخليج الأخرى على جودة بيانات التغذية.

النتيجة 4

البحرين بين الأمم

التحولات الرئيسية في أهداف التنمية المستدامة: جميع التحولات الستة

النفقات (بالدولار الأمريكي): 787,179

النتائج الرئيسية:

- اعتماد البرلمان إصلاحًا تشريعيًا تاريخيًا لتعزيز حماية الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في البحرين.
- إطلاق تقرير الشراكات البحرينية 2015-2022 الذي يركز على هدف التنمية المستدامة رقم 17.
- قيام حكومة البحرين بتمويل تقرير عن حالة المدن العربية.
- مشاركة البحرين في رعاية قرارين في جمعية موئل الأمم المتحدة، وهما «الإسكان الميسر للجميع « و»يوم التنظيف».
- دعم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في تطوير استراتيجيات تنظيم العمالة الأجنبية في قطاعي البناء والعمل المنزلي.
- دعم دمج العمالة المنزلية في منظومة الحماية الاجتماعية، وتطوير سياسة وطنية شاملة للسلامة والصحة المهنية.
- تدريب المجتمع المدني البحريني والمعهد الوطني لحقوق الإنسان على إعداد التقارير والتنفيذ لهيئات معاهدات الأمم المتحدة.

2.2. أولويات إطار التعاون ونتائجه ومخرجاته

في عام 2023، وهو العام قبل الأخير لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة الحالي، استمر فريق الأمم المتحدة القطري في إحراز التقدم في جميع الأولويات الاستراتيجية الأربع، حيث شهد ارتفاعًا في قيمة المشاريع المنفذة بنسبة 9% وتحقيقًا لنتائج مهمة إثر انطلاق البلاد في مسارها مجددًا في رحلة التعافي بعد الوباء. وشهد العام أيضًا دعم الأمم المتحدة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البحرين، وتطوير وتقديم المراجعة الوطنية الطوعية الثانية للبلاد.

وتمكن الشركاء الوطنيون وأصحاب المصلحة من الوصول إلى مناهج فريدة مصممة خصيصًا لأولويات التنمية الوطنية في سياق البلدان ذات الدخل المرتفع، وتعزيز التعاون الإقليمي ودعم دور البحرين في عالم التنمية. وكما كان الحال في الماضي، ساهمت الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث قدمت الخبرة والمشورة والعون لحكومة البحرين، وركزت الأموال والمعرفة والإمكانات التعاونية لتعزيز التنمية في الداخل وخلق اتجاهات إيجابية ودروس مستفادة للمنطقة على النطاق الأوسع والعالم.

وقامت الأمم المتحدة بإنشاء وتسخير أوجه التآزر المطلوبة لتحقيق أهداف إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة ودعم حكومة البحرين من خلال عملها المستمر مع صانعي السياسات والمجتمع المدني والشباب في مجالات التنويع الاقتصادي وحماية البيئة والأمن الغذائي وحماية الصحة وتعزيزها، والحماية الاجتماعية الفعالة، والحوكمة الرشيدة، وتمكين المرأة، وتعزيز روح الابتكار وريادة الأعمال. وفي جميع هذه المجالات، لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا في رفع القدرات، وتأسيس الشبكات، وتقديم مشورة الخبراء، إلى جانب كونها مصدرًا للمساعدة الفنية. كما استمرت الأمم المتحدة بالاضطلاع بدورها كشريك سريع الاستجابة، بغرض تلبية توقعات حكومة البحرين، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في حملات المؤازرة والاتصالات وضمان تعميم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في تدخلاتها وبرامجها.

كما استمرت الأمم المتحدة في تقديم الدعم لتطوير بيانات موثوقة حول أهداف التنمية المستدامة، وهو عامل رئيسي لضمان رسم مسار واضح في السعي لتحقيق أهداف رؤية 2030 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالشراكة مع وزارة التنمية المستدامة وبتوجيه من الفريق الوطني للسكان والمعلومات، تم تنظيم مائدة مستديرة حول تحسين جمع بيانات أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير عنها في البحرين. ومن خلال الدعم الفني المتاح، واصلت الأمم المتحدة سعيها لتحسين مشهدالبيانات في البلاد والاستفادة من البيانات الضخمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأحرز فريق الأمم المتحدة القطري تقدما كبيرًا في تعزيز تماسكه وتنسيقه وكفاءته، بما في ذلك من خلال تعزيز المساءلة عن معايير مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تعميم المساواة بين الجنسين وإشراك ذوي الإعاقة وتمكين الشباب. وقد أتاح ذلك للأمم المتحدة أن تظل مستجيبة لطلبات الحكومة بالحصول على الدعم الفني، وأن تتحلى بالذكاء في تطوير المشاريع في بيئة متغيرة، وأن تدعم مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة في البحرين بغرض دعم التزام البلاد بمبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب (انظر القسم 2.5).

ترد أدناه أبرز النتائج التي تم تحقيقها، ويليها حساب تفصيلي لأولويات إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة ضمن كل مجال من مجالات الأولوية، ويتبعه أدناه نظرة مالية عامة.

حقوق الصورة | وكالة أنباء البحرين

وزيرة التنمية المستدامة نور الخليف تخاطب المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة في نيويورك، يوليو 2023

النتيجة 1
البيئة والطاقة والغذاء

الشكل 1 الموارد المتاحة لعام 2023 للنتيجة 1 حسب أهداف التنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

الشكل 2 النفقات لعام 2023 للنتيجة 1 حسب أهداف التنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

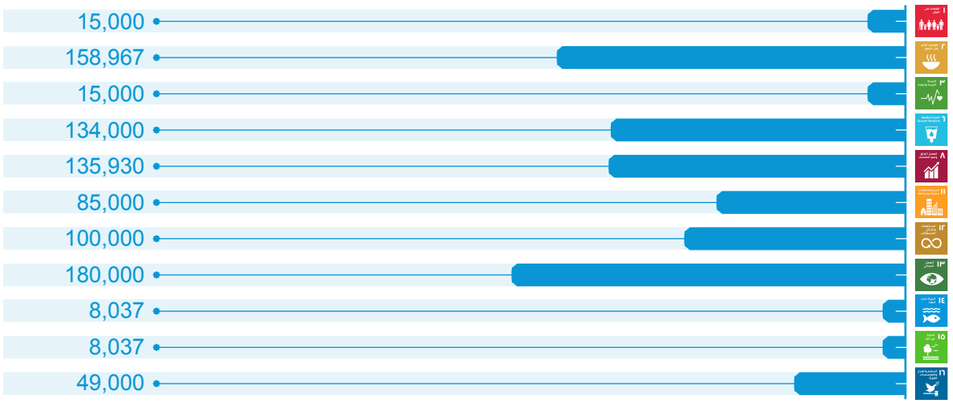

الشكل 3 النفقات لعام 2023 للنتيجة 1 حسب كيان الأمم المتحدة (بالدولار الأمريكي)

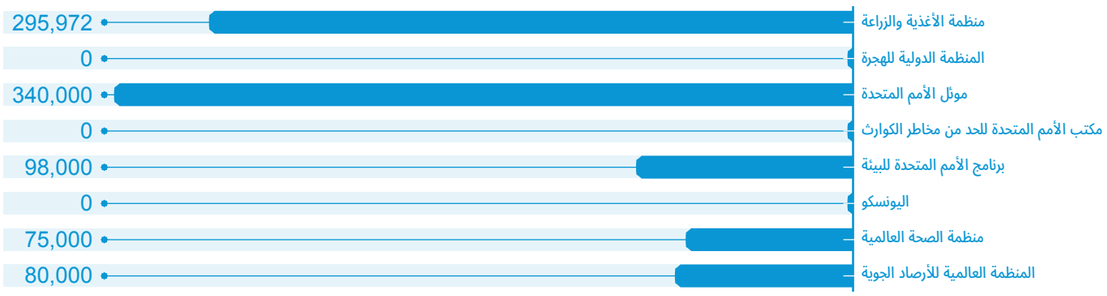

في عام 2023، استمرت الحكومة في سعيها لضمان الحفاظ على موارد الطاقة واستخدامها بشكل مستدام وفعال، وتحسين وتعميق القدرات لمواجهة آثار تغير المناخ والتخفيف من آثارها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وضمان الأمن الغذائي مع تحسين الجوانب التغذوية والصحية للنظام الغذائي في جميع أنحاء البلاد. وتشكل هذه الجوانب المهمة، والتي يشكل كل منها عامل تمكين استراتيجي مهم يطلق العنان لإمكانات البحرين ويدفع بعجلة التنمية في مختلف القطاعات المتقاطعة، ركيزة أساسية لدعم الأمم المتحدة للحكومة. وبالإضافة إلى التحفيز الإضافي للبرنامج الحكومي 2023-2026 والبناء على أساس العمل الذي تم إنجازه بالفعل في إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة للفترة 2021-2024، استمرت الأمم المتحدة في تقديم الدعم والخبرة فيما ورد أعلاه، وذلك في المقام الأول من خلال المشورة في مجال السياسات والمساعدة الفنية وقدرتها على توفير قيمة مضافة بكونها عنصرا تكامليا عبر مجالات التنمية المتنوعة.

• الاستخدام المستدام لموارد الطاقة والحفاظ على التنوع البيولوجي

تدعم الأمم المتحدة المجلس الأعلى للبيئة في تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق البيئة العالمي (GEF) والتي تهدف إلى مواءمة جهود البحرين في حماية التنوع البيولوجي من خلال إطار كونمينغ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي تم اعتماده مؤخرًا. وقد سلطت حكومة البحرين الضوء على هذا المجال في مراجعتها الوطنية الطوعية ويعد أحد الأولويات. كما أجرت الأمم المتحدة خمس جلسات من المشاورات الوطنية للتحضير لمواءمة الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل (NBSAP) وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF) بمشاركة القطاع الحكومي (وزارة شؤون البلديات والزراعة وغيرها). وجامعة البحرين والقطاع الخاص (بنك إتش إس بي سي وغيره) ومنظمات الشباب والمجتمع المدني (على سبيل المثال جمعية الصيادين).

كما تمثل هذه المشاريع فرصة فريدة للبحرين، باعتبارها دولة ذات دخل مرتفع، لتعزيز تبادل المعرفة في هذا المجال بفضل خبرات المستفيدين المحليين على مختلف مستويات الحوكمة والإدارة والتنفيذ الذين شاركوا في جلسات المناقشة وشهدوا تعزيز قدراتهم وفهمهم للإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

استمرت الأمم المتحدة أيضًا في وضع الخرائط الجغرافية لمشاريع التشجير في عام 2023، حيث قدمت للحكومة مجموعة أولية من الخرائط الجغرافية المرجعية لتوزيع الأشجار والتي يتم استخدامها الآن لتحديد أولويات تخصيص مواقع الأشجار. ويرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالدعم الفني الذي تقدمه الأمم المتحدة لتصميم لوحة القيادة الوطنية للتشجير. وتم الانتهاء من تجهيز لوحة المعلومات في نهاية عام 2023 وستسمح للحكومة بمراقبة خطة التشجير الوطنية عبر الخرائط الجغرافية المكانية، مما يقلل بشكل كبير من القوة البشرية اللازمة للإبلاغ عن التقدم المحرز، والذي يتيح بالتالي الوصول إلى المعلومات في الوقت الحقيقي لاتخاذ القرار، وإلى البيانات الدقيقة حول آثار الخطة الوطنية للتشجير.

وفي عام 2023، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والزراعة والمجلس الأعلى للبيئة في رسم الخرائط لأصحاب المصلحة ووضع الإطار المؤسسي لإنفاذ ثلاثة مجالات نتائج تركز على الترميم والترفيه وتمويل الحفاظ على منطقة خليج توبلي. ويهدف المشروع إلى إضافة بيانات مباشرة حول إمكانات امتصاص انبعاثات الكربون بواسطة أشجار المانغروف في المنطقة. واستمرت مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في دعم إعادة تأهيل واستعادة موائل أشجار المانغروف في عام 2023 من خلال تنظيم جلسة توعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، حيث عززت الجلسة النقاش حول أهمية النظم البيئية لأشجار المانغروف وكيف يمكن أن تفيد المدن.

حقوق الصورة: موئل الأمم المتحدة | في الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، نظم موئل الأمم المتحدة حملة توعية لربط المجتمعات الحضرية بالبيئة البحرية ونعميق فهمهم واستمتاعهم بالمناظر البحرية للمدينة في البحرين.

• مواجهة تغير المناخ بتعزيز القدرات وإمكانات التخفيف.

بناءً على الزخم الذي حققه مؤتمرا الأطراف في المنطقة وخطة المناخ المعززة في البحرين، شاركت الأمم المتحدة في مبادرات متعددة في عام 2023 لدعم التكيف مع المناخ والقدرة على التحمل في المناطق الحضرية.حيث أجرت الأمم المتحدة دراسة حول الحلول المبتكرة للتخضير والزراعة الحضرية لدى الأسر والمجتمعات المحلية. وبحثت الدراسة البيانات الثانوية والبيانات الأولية الناتجة من استطلاع أجري على أكثر من 80 من صغار المزارعين المحليين والمتحمسين، مع التركيز على النساء. وقد أبلغت النتائج عن خطة عمل ومقترح لحزم حدائقية على السطح. ويجري التفاوض حاليًا على الاقتراح مع جهات راعية متعددة لتنفيذه في عام 2024. وتركز هذه المبادرة على تعزيز القدرة على الصمود والتكيف في المناطق الحضرية الكثيفة حيث لا يمكن تطبيق تقنيات التشجير التقليدية. وقد تمت التوصية بالتقييم الأولي لإمكانات المناطق الخضراء، وخفض استهلاك الطاقة وإنتاج الغذاء لأجل توجيه السياسات التي تنفذها وزارة شؤون البلديات والزراعة.

ويشكل تغير المناخ تهديدًا كبيرًا على إعادة تغذية طبقة المياه الجوفية في البحرين بسبب انخفاض هطول الأمطار وزيادة انسلال المياه المالحة. ويمكن أن تتسبب هذه العمليات في نقص المياه، وقد تحركت الأمم المتحدة لمواجهة هذا التحدي من خلال مشروع «تعزيز قدرة قطاع المياه على التكيف مع مخاطر تغير المناخ في البحرين». وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة مجلس الموارد المائية في البحرين لإنشاء وتشغيل منصة معرفية تركز على إطار متكامل لإدارة موارد المياه يتسم بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ في مختلف القطاعات. وقد تم بالفعل إنشاء منصة إدارة المعرفة المتعلقة بالمياه والمناخ وهي بمثابة حلقة وصل حاسمة بين المعلومات المناخية وإدارة الموارد المائية. وفي عام 2023، تم تعزيز منصة الإدارة بشكل أكبر من خلال دمج نتائج النمذجة الهيدرولوجية والمناخية والنمذجة الهيدرولوجية للمياه الجوفية ودراسات مؤشر التآكل الساحلي. وقد ساهمت هذه المشاركات في تعزيز القدرات المحلية على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإدارة المتكاملة للمياه في ظل مناخ متغير.

كما تم بذل الجهود أيضًا فيما يتعلق برفع مستوى الوعي وبناء القدرات بشأن مسألة التدفئة الحضرية والقدرة على التحمل. وبالشراكة مع وزارة شؤون البلديات والزراعة، قامت الأمم المتحدة بترتيب ورشة عمل تناولت التصميم المراعي للمناخ، والقدرة على تحمل الحرارة في المناطق الحضرية، وسياسات ومبادئ توجيهية للتخفيف، بالإضافة إلى استكشاف الحلول القائمة على الطبيعة لإنشاء مساحات عامة مستدامة. وركزت الأمم المتحدة على مضاعفة أثر الحلول القائمة على الطبيعة والتصميم الحضري للتعامل مع الجزر الحرارية وتزايد درجة حرارة سطح الأرض في المناطق الحضرية الكثيفة. وشهد الحدث مشاركة من وزارة الإسكان وهيئة التخطيط والتطوير العمراني وجميع البلديات الأربع وممثلين شبه حكوميين من مختلف الإدارات عبر مختلف الوزارات والأوساط الأكاديمية.

بالإضافة إلى ذلك، عقدت الأمم المتحدة ورش عمل تدريبية مختلفة لبناء القدرات المحلية فيما يتعلق بارتباط خرائط الحرارة بالتشجير والمناطق الخضراء، وذلك من خلال إدخال تقنيات التصميم الحساسة للمناخ. وأجرت الأمم المتحدة تقييما سريعا للفجوات في القدرات مما أدى إلى توصيات بمراجعة تقنيات التقليم لتحقيق أقصى قدر من التظليل من الأشجار، وإدراج الأنواع المتنوعة لتعزيز بناء النظام البيئي، وزيادة استخدام المناظر الطبيعية الناعمة والأرضيات الأكثر استدامة. ومن المتوقع الانتهاء من توصيات السياسة في عام 2024.

وبالتعاون الوثيق مع وزارة المواصلات وإدارة الأرصاد الجوية في البحرين، أجرت الأمم المتحدة تدريبًا على بروتوكول الإنذار المشترك للبحرين، وهو عنصر مهم في نظام الإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث. وبالتعاون مع الحكومة، نظمت الأمم المتحدة مؤتمرا تقنيا واستضافت فريقا بشأن الأعاصير المدارية، مما أدى إلى الاستمرار في بناء القدرات المحلية والإقليمية في مجال التنبؤ والحد من مخاطر الآثار السلبية.

وخلال عام 2023، أصبحت البحرين جزءًا من المركز الإقليمي للتحذير من العواصف الغبارية والرملية التابع لمجلس التعاون الخليجي، وشارك ممثلوها في ندوات عبر الإنترنت لبناء القدرات أجرتها الأمم المتحدة. وتم تعزيز قدرات التنبؤ بشكل أكبر من خلال ربط البحرين بشبكة رادار الطقس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما ساهم في خلق المزيد من السبل للتعاون الإقليمي وتبادل المعرفة.

كما دعمت الأمم المتحدة البحرين من خلال تنظيم التدريب في مجالات التنبؤ القائم على التأثير والإنذار المبكر، وضمان الدعم المستمر في تعزيز الركائز المؤسسية والتأسيسية على مسار مواجهة تحديات تغير المناخ وتخفيف تأثيره على البلاد والمنطقة على نطاق أوسع.

حقوق الصورة: منظمة الصحة العالمية البحرين | في 2 ديسمبر 2023، وبالتعاون مع وزارة الصحة، استضافت منظمة الصحة العالمية في البحرين فعالية للاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

حقوق الصورة
وزارة شؤون البلديات والزراعة

في فبراير 2023، أطلق المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة ميمونة شريف مشروعا مشتركا للمساعدة في بناء مدن أكثر خضرة وصحة في البحرين، وذلك بالنيابة عن موئل الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، وبالتعاون سعادة وزير شؤون البلديات والزراعة المهندس وائل بن ناصر المبارك.

• تحسين الأمن الغذائي والوصول إلى الصحة التغذوية

كان الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري للمركز الوطني للاستزراع البحري (NMC) منذ عام 2021 فاعلًا في توفير البحوث والخدمات في قطاع تربية الأحياء المائية الناشئ. وفي عام 2023، دعم فريق الأمم المتحدة القطري المركز الوطني للاستزراع البحري بوضعه على أساس تجاري أكثر صلابة، واستغلال الميزة النسبية للجزر لتزويد سوق الأحياء المائية الإقليمي المتنامي. كما ركز فريق الأمم المتحدة القطري دعمه بالسماح بتسويق خدمات الدعم الإضافية بما في ذلك مرافق التشخيص ومواقع الإيجار التابعة الموجودة في المركز. وكجزء من هذا الدعم، أصدر فريق الأمم المتحدة القطري ثلاثة تقارير استشارية اشتملت تصميم مفرخ أسماك حديث، ومراجعة الخيارات والتوصيات المتعلقة بإنتاج الطحالب الدقيقة الحية لفطام الصيد البحري الصغير، والتقييم الأولي لمسارات الإدارة التقدمية لتحسين الأمن البيولوجي المائي.

وبالتطلع إلى المستقبل والاستجابة لطلبات الحكومة، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة تطوير المركز الوطني للاستزراع البحري. تشمل الخطط إجراء تقييمات/خطط الأمن الحيوي على المستوى الزرعي (المركز الوطني للاستزراع البحري) وعلى المستوى الوطني.

طوال عام 2023، عمل فريق الأمم المتحدة القطري بشكل وثيق مع حكومة البحرين لتحديد الطرق التي يؤثر بها تغير المناخ على الصحة، حيث نُظمت ورشة عمل ضمت أكثر من 50 مشاركًا من قطاعات متنوعة لتعزيز القدرات والإمكانات بشأن الأدوات والمبادئ التوجيهية التي يمكن أن تدعم البلدان في تحقيق التزاماتها ببناء نظام صحي متكيف مع المناخ ومستدام بيئيًا. وقد ضمت ورشة العمل فريق الأمم المتحدة القطري والمجلس الأعلى للبيئة ووزارة الصحة، وكانت بمثابة نقطة انطلاق عملية لبدء تطوير خطة التكيف الوطنية الصحية في البحرين، وهي خطوة مهمة على نهج بناء نظام صحي قادر على التكيف مع المناخ، وأحد الالتزامات التي تعهدت بها البحرين في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في عام 2021. وتمكن فريق الأمم المتحدة القطري أيضًا من دعم الحكومة في اتخاذ هذه الخطوة الأولى المهمة، وتعزيز قدرات الموظفين من مختلف القطاعات.

كما قدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم في مشاركة ممثل عن وزارة الصحة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في الإمارات العربية المتحدة في أواخر عام 2023، مما يؤكد الالتزام بدعم فهم التقاطع المتزايد بين تغير المناخ والصحة من قبل حكومة البحرين.

النتيجة 2
خدمات اجتماعية عالية الجودة وشاملة

الشكل 4 المبلغ المتاح لعام 2023 للنتيجة 2 حسب أهداف التنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

الشكل 5 النفقات لعام 2023 للنتيجة 2 حسب أهداف التنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

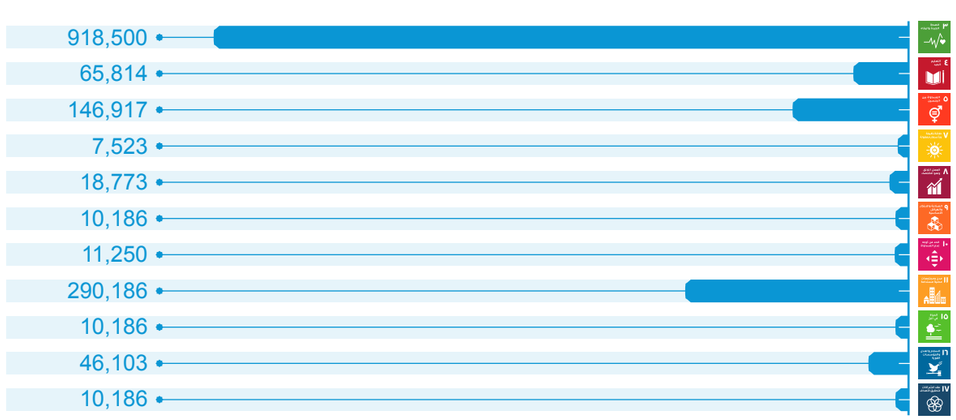

الشكل 6 النفقات لعام 2023 للنتيجة 2 حسب كيان الأمم المتحدة (بالدولار الأمريكي)

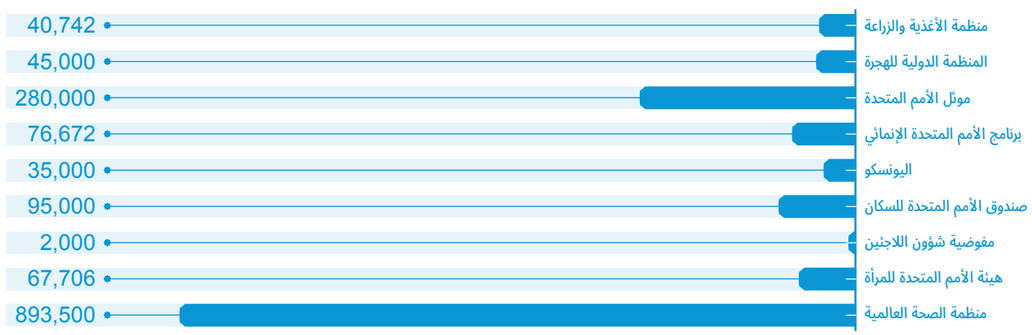

يشكل دعم الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الحضرية وحماية الفئات الضعيفة، حجر الأساس في إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة للفترة 2021-2024 ومجال تستمر الأمم المتحدة فيه بتقديم مساعدة مصممة ومدروسة وذات قيمة مضافة. وفي نفس الحين، تولي حكومة البحرين الأولوية للوصول العادل والمنصف إلى الخدمات الاجتماعية ذات المستوى العالمي، على النحو المبين في الرؤية الاقتصادية للبلاد 2030، والتي تتماشى بشكل وثيق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وترتقي بالأمم المتحدة ووكالاتها كشريك طبيعي في تحقيق هذه الأهداف.

• تعزيز جودة التعليم للجميع

أسهمت المشاركة القوية لحكومة البحرين في قمة تحويل التعليم في خلق الزخم الذي دفع الأمم المتحدة إلى تطوير برنامج مشترك مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة لتحسين الاستراتيجيات والسياسات وتقديم الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE). ويركز البرنامج المشترك قيد التطوير بشكل خاص على إدماج الأطفال ذوي الهمم في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم خدمات رعاية الطفولة المبكرة الشاملة عالية الجودة.

وفي سياق متصل، استمرت الأمم المتحدة في توفير التدريب للمدرسين ومقدمي الخدمات في المجالات الخدماتية لمرحلة الطفولة المبكرة وخدمات الإحالة للأطفال ممن يعانون من اضطرابات و/أو يحتاجون إلى الدعم. وتم تدريب 25 مشاركًا في عام 2023، ليرتفع العدد إلى ما يقرب من 400 منذ توقيع إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة للفترة 2021-2024.

وفيما يخص التعليم العالي، قامت الأمم المتحدة وجامعة البحرين بتطوير دورة تدريبية لصانعي السياسات والإدارة الوسطى حول النوع الاجتماعي والسياسة الاقتصادية (GEPMI). وفي عام 2023، تم تدريب 25 من أعضاء هيئة التدريس في هذا البرنامج الذي يغطي مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاقتصاد. وبالإضافة إلى تعزيز قدراتهم التحليلية والمهنية، أظهرت المشاركة أهمية القيادة الوطنية في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالتعلم المستمر مدى الحياة، ضمنت الأمم المتحدة في عام 2023، استفادة 891 شخصًا بشكل مباشر من تحسين الوصول إلى المهارات وبرامج التعلم مدى الحياة، والتي طورتها ونفذتها الأمم المتحدة.

كما دخلت الأمم المتحدة في شراكة مع وزارة التنمية المستدامة وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والوزارات القطاعية ذات الصلة لتحسين عملية الرصد والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة الـ 37 المتعلقة بالطفل.

• الحياة والمجتمعات الصحية

شكلت الرعاية الصحية، بكونها قطاع بحد ذاته، وعلى وجه الخصوص، فيما يخص جوانب الوصول إليها وشمولها وتركيزها على الفئات الضعيفة، مرتكزًا رئيسيًا لانخراط الأمم المتحدة في البحرين. ركزت الأمم المتحدة على زيادة مشاركة الشباب في تعزيز الحياة الصحية والرفاه، وهي القضية التي دعمتها الجهات الفاعلة الوطنية والتي شهدت مشاركة أكبر وإشراك فئة ديموغرافية رئيسية للتغلب على بعض التحديات المتعلقة بالصحة في البحرين.

وبالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة ومراكز الرعاية الصحية الأولية، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة في عام 2023 لتحديد احتياجات القوى العاملة على مستوى الرعاية الصحية الأولية من خلال استخدام طريقة مؤشرات عبء العمل واحتياجات التوظيف (WISN). وتساعد طريقة مؤشرات عبء العمل واحتياجات التوظيف في تحديد عدد العاملين الصحيين من نوع معين المطلوبين للتعامل مع عبء العمل في مرفق صحي معين وتقييم ضغط عبء العمل على العاملين الصحيين. وسيتم تجربة المبادرة على كوادر طبية، أطباء وممرضين، في ستة مرافق للرعاية الصحية الأولية، مع خطط لتوسيع نطاقها لتشمل جميع العاملين في مجال الصحة في المستويات الأولية والثانوية والثالثية. وشهد إطلاق المبادرة مشاركة 25 ممثلاً عن وزارة الصحة ومراكز الرعاية الصحية الأولية والأوساط الأكاديمية في الدورات التدريبية وندوات بناء القدرات حول مؤشرات عبء العمل وأسلوب احتياجات التوظيف وتنفيذها.

علاوة على ذلك، عملت الأمم المتحدة على تعزيز القدرات الأساسية التي تكتشف بسرعة نقاط الضعف المعروفة وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة وتستجيب لها، مسترشدة بإطار الرصد والتقييم للوائح الصحية الدولية (IHR) لعام 2005. وتشمل المعالم الرئيسية تنظيم تمرين محاكاة لتدريب المدربين معًا لدى وزارة الصحة، حيث أصبحت البحرين الدولة الأولى في المنطقة التي تعقد مثل هذا التدريب، مما يجعلها بمثابة نموذج للدول المجاورة. وزوّد التدريب 30 مشاركًا من مجموعة متنوعة من القطاعات العامة والصحية بالمهارات والقدرات اللازمة لتحديد نقاط القوة والثغرات في قدرات النظام الصحي ووضع الإجراءات التصحيحية العملية اللازمة للاستعداد بشكل أفضل لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة. وشهدت ورشة المتابعة أيضًا تدريب 35 متخصصًا متنوعًا من مختلف القطاعات على إجراء الجولة الثانية من التقييم الخارجي المشترك (JEE) للوائح الصحية الدولية في البحرين، وهو تقييم مهم تساهم نتائجه بشكل هام في تحديد الأولويات الوطنية لتحديث خطة العمل الوطنية للأمن الصحي.

وفي مجال التأهب والاستعداد، قامت الأمم المتحدة في عام 2023 بمهمة من ثلاثة مستويات لتقييم إمكانية إنشاء مختبر للاحتواء الأقصى في البحرين. وتعتبر هذه المرافق حاسمة في اكتشاف التهديدات الصحية العالمية والوقاية منها والاستجابة لها. وقد تم تزويد البحرين بخريطة طريق طويلة المدى لإنشاء مثل هذه المرافق كنتيجة للتقييم.

وما فتئت المشاركة المجتمعية تمثل أولوية للأمم المتحدة، حيث ركزت ورش العمل على التواصل الصحي والمشاركة الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة. وتم تدريب أكثر من 50 خبيرًا إعلاميًا على استهداف المجتمعات بشكل فعال في مجال التواصل الصحي. وفي السياق نفسه، تم تنظيم معرض عام لمدة خمسة أيام في أواخر عام 2023 للترويج للمبادئ التوجيهية الغذائية والتي تهدف إلى معالجة السمنة والمخاطر الأخرى المرتبطة بالأمراض غير المعدية. ونُظمت أحداث مماثلة للاحتفال بأيام مثل اليوم الدولي للامتناع عن تعاطي التبغ، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم الدولي

للمتطوعين، والأسبوع العالمي للتوعية بمقاومة مضادات الميكروبات، حيث شهدت كل منها مشاركة كبيرة، ولا سيما الشباب.

ومن أجل تعزيز الآليات المؤسسية القائمة على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، أجرت الأمم المتحدة مراجعة للاستراتيجية الوطنية للمسنين تحت قيادة وزارة التنمية الاجتماعية. وكان الغرض من المراجعة تحديث الاستراتيجية ومواءمتها مع أفضل الممارسات العالمية وجعلها دليلاً لسياسات وبرامج الدولة الخاصة بكبار السن للفترة 2024-2030. ومن خلال دعم المراجعة بخبرتها الداخلية والخارجية، ضمنت الأمم المتحدة أن الاستراتيجية ستوفر الرقابة الاستراتيجية وستكون حافزا للسياسة العامة للبرمجة الوطنية حتى عام 2030 على الأقل.

• تعزيز مفهوم المدن الآمنة والشاملة والمرنة

استمرت الأمم المتحدة خلال العام 2023 في تحديد الطرق المبتكرة التي يمكن من خلالها إرساء مفهوم الأفكار الداعمة للمدن الشاملة والمرنة بشكل أعمق لدى سكان البحرين.

وبالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والزراعة وهيئة البحرين للثقافة والآثار، أطلقت الأمم المتحدة مشروعًا بشأن الأماكن العامة خلال مهرجان ليالي المحرق. وأقامت الأمم المتحدة من خلال مشاركتها معرضًا تفاعليًا دعا الجمهور إلى إعادة التفكير في أهمية المناطق الخضراء والحدائق والأشجار في البحرين. وتضمنت المبادرة تدخلات تصميمية، وأنشطة لرفع مستوى الوعي حول المناطق الخضراء، وورش عمل تدريبية، وتوزيع الأشجار. واستقطب المشروع ما يقارب 10,000 زائر، وتضمنخمس5 ورش عمل حضرها 130 مشاركا وتم توزيع 400 شجرة.

وإلى جانب ذلك، بالتعاون مع محافظة العاصمة، وبدعم من سفارتي الفلبين وتايلاند، نظمت الأمم المتحدة حملة التنظيف الثانية في البحرين بهدف تعزيز النظافة البيئية والاستدامة في المناطق الساحلية الحضرية في البلاد. وشهدت المبادرة مشاركة 1,200 مشارك وجمع أكثر من 300 كيس قمامة و150 كيسًا من النفايات البلاستيكية.

وفي إطار الدورة الثامنة لبرنامج رئيس مجلس الوزراء لتنمية الكوادر الحكومية، وبالتعاون مع مؤسسة الملك، تم تحديد التحضر والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة كموضوعين محوريين لعام 2023. وقامت الأمم المتحدة بترتيب برنامج تدريبي لـ 20 من القادة الشباب حول آثار التحضر السريع والتنمية المستدامة في المدن. كانت هذه المبادرة بمثابة جهد أوسع لمعالجة القضايا الحاسمة مثل تغير المناخ والنشاط البشري والبيئة المبنية.

وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية لحكومة البحرين في إنفاذ برنامج المدن الصحية. وعلى مدار العام، عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين لضمان تطوير هذه المبادرة المهمة وتنفيذها. وفي عام 2023، دعمت الأمم المتحدة توسيع برنامج المدن الصحية، مما ضمن التزام ثلاث من محافظات البحرين الأربع بتوسيع البرنامج إلى ما هو أبعد من المدن الفردية. وحتى الآن، تم الاعتراف بأربع مدن في البحرين - أم الحصم، والمنامة، والبسيتين / السابة، وعالي - كمدن صحية. وتحت إشراف وزارة الصحة، ستدعم الأمم المتحدة الجهود المبذولة لتوسيع نطاق هذه الجهود وصولاً إلى تحديد المحافظات الصحية في المستقبل. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نظمت الأمم المتحدة ورشة عمل في الغرض حضرها 25 خبيرا، مما سهل تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مختلف المدن الصحية. وبالتطلع إلى المستقبل، فإن إقامة شراكات مع المحافظات البحرينية لا يضمن دور الأمم المتحدة في توسيع نطاق مبادرة المدن الصحية فحسب، بل يضع أيضًا أساسًا للتعاون في مجالات تنموية أخرى.

كما أعدت الأمم المتحدة تقريرًا إقليميًا عن تمويل المدن في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد19-، وهو منشور مهم لقي اهتمام مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة ويتناسب مع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية لإعادة البناء بشكل أفضل بعد انتهاء الجائحة.

وشاركت الأمم المتحدة بفعالية في بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة النفايات،حيث دعمت تطوير دورة الدبلوم المهني في إدارة النفايات في جامعة الخليج العربي. ويشتمل هذا البرنامج الذي يستمر لمدة ستة أشهر على عنصر مشروعي يقوم فيه المشاركون بإعداد وتقديم مشاريع عملية لإدارة النفايات. وفي عام 2023، قدمت الدفعة الثانية من الخريجين مشاريع تتناول العديد من فئات النفايات، مثل النفايات الصناعية والطبية والخطرة، من خلال مشاريع تتوافق مع الاحتياجات المحددة للمؤسسات الوطنية ذات الصلة. وبدأت الدفعة الثالثة دراستها في ديسمبر 2023، ومن المتوقع أن تتخرج في أبريل 2024.

وفي مجال تعزيز التنسيق بشأن جودة الهواء،ونظرا إلى الطبيعة العابرة للحدود لتلوث الهواء، قامت الأمم المتحدة بتسهيل مشاركة البحرين في المشاورة الإقليمية لغرب آسيا بشأن تلوث الهواء. وقد أتاحت المشاورة منتدى للبحرين للتفاعل مع دول غرب آسيا بشأن تلوث الهواء. ووضعت البحرين معايير لجودة الهواء فيما يتعلق بـ 12 ملوثًا للهواء، بما في ذلك PM2.5 وPM10. وتتم المراقبة المستمرة لجودة الهواء المحيط من خلال شبكة مكونة من 5 محطات مراقبة. علاوة على ذلك، هناك خطط لإطلاق تطبيق على الهاتف المحمول لمؤشر جودة الهواء، مما يتيح نشر البيانات للعموم. وتشمل المبادرات المستقبلية دراسة توزيع مصادر PM2.5 ورصد الانبعاثات المتسللة من القطاع الصناعي وحقول النفط من خلال نظام رصد خط السياج.

• تعزيز التماسك الاجتماعي الشامل

تتمحور خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حول مفهوم عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب وضمان مجتمعات متماسكة وشاملة. ولا تعد البلدان ذات الدخل المرتفع مثل البحرين استثناءً من تلقي دعم الأمم المتحدة وخبراتها في هذه المجالات، حيث تشكل مستويات التنمية المتقدمة فيها أساسًا متينًا للوصول إلى هذه الأهداف النبيلة التي تتماشى تمامًا مع رؤية البلاد 2030 والمراجعة الوطنية الطوعية 2023 والبرنامج الحكومي 2023-2026.

وبالعمل مع وزارة الخارجية (قطاع حقوق الإنسان) ووزارة الداخلية، دعمت الأمم المتحدة حكومة البحرين في تطوير المواد والدورات التدريبية حول الحماية الدولية وحماية المواطنين الأجانب من الإعادة القسرية إلى بلدهم الأصلي. وشاركت الأمم

المتحدة وثيقة تأييد مع وزارة الداخلية البحرينية لحماية واحترام حقوق الأفراد الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية. وقد أرست هذه التدخلات الأساس لتغييرات محتملة في السياسات من شأنها أن تدعم الأفراد المحتاجين إلى الحماية الدولية بشكل أفضل، بغض النظر عن وضعهم القانوني في البحرين. ومن المقرر تقديم الدعم المستقبلي في هذه المجالات لإنشاء برامج تنمية القدرات وتقديم التوجيه الفني بشأن اللجوء.

كما قامت الأمم المتحدة بتطوير وتعميق الشراكات مع منظمات المجتمع المدني طوال عام 2023، وفي المقام الأول تلك التي تسعى إلى المساعدة في إدماج الأشخاص الضعفاء في نظام الخدمة الاجتماعية. وقد تم التركيز بشكل خاص على معالجة القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي/ حماية الطفل (GBV \ CP) والرعاية الطبية الأولية. وقد تم اتخاذ خطوات مماثلة مع المجتمع المدني في البحرين، شهد عام 2023 تقديم مساعدات عينية وفنية للمنظمات المحلية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد شمل ذلك تحسين أدوات الإنترنت للحصول على معلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات التي تقدم العلاجات.

ويعد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة من أولويات حكومة البحرين والأمم المتحدة في البحرين. وفي عام 2023، قام فريق الأمم المتحدة القطري بتوطيد مشاركته في المجلس الأعلى للمرأة، بقيادة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي تم تركيزه مؤخرا في البحرين. وفي إطار هذه النتيجة، ساهم فريق الأمم المتحدة القطري في تسليط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ويوم المرأة البحرينية.

حقوق الصورة
موئل الأمم المتحدة في البحرين

قام موئل الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة باستضافة أنشطة بناء قدرات وأنشطة توعية حول المدن المستدامة خلال مهرجان ليالي المحرق، ديسمبر 2023.

النتيجة 3

التنويع الاقتصادي والإدارة العامة والمرونة

الشكل 7 المبلغ المتاح لعام 2023 للنتيجة 3 حسب أهداف التنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

الشكل 8 النفقات لعام 2023 للنتيجة 3 حسب أهداف التنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

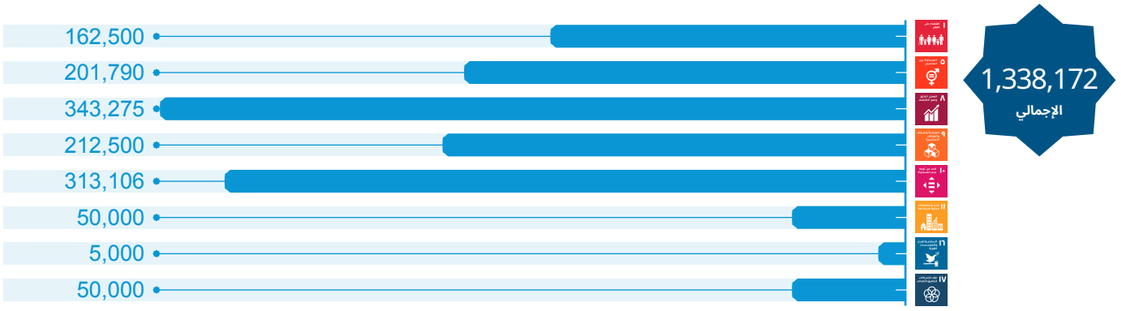

الشكل 6 النفقات لعام 2023 للنتيجة 3 حسب كيان الأمم المتحدة (بالدولار الأمريكي)

تماشيًا مع الرؤية الاقتصادية للحكومة 2030 وإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة للفترة 2021-2024، وكذلك مع الأولويات الرئيسية المحددة في المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2023، استمرت الأمم المتحدة في تقديم دعمها لحكومة البحرين في مجالات التنويع الاقتصادي وتعزيز الإدارة العامة وضمان مرونة المؤسسات في مواجهة الصدمات الخارجية. وشهد العام استفادة 471 فرداً من الأنشطة المولدة للدخل بدعم من الأمم المتحدة. وفي السياق نفسه، استفادت 189 شركة تترأسها نساء من دعم الأمم المتحدة في مجالات مماثلة، كما استفادت أيضا من دعم الأمم المتحدة 251 شركة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة. وبصرف النظر عن الممارسات التجارية الأكثر كفاءة وتوليد الدخل، تواصل الأمم المتحدة النظر إلى الابتكار باعتباره مفتاحًا رئيسيًا ليس فقط للتنويع الاقتصادي ولكن أيضا لتحقيق أهداف تنموية أوسع نطاقًا. ونتيجة لذلك، وظّف 120 كيانًا من القطاع الخاص عنصر الابتكار في ممارسات أعمالهم وقاموا بإدارج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة فيها.

دعم التنويع الاقتصادي

نظمت الأمم المتحدة عدة أنشطة تستهدف جماهير مختلفة وتزودهم بالمعلومات والمعرفة بشأن النشاط الاقتصادي والابتكار والتنويع. وشمل ذلك 32 فعالية محلية وإقليمية ودولية تستهدف التمكين الاقتصادي لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأولمبياد مدرسي لـ «تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة الأعمال والابتكار»، والذي شهد مشاركة وزارة التربية والتعليم وانخراط 50 مدرسة تمثلت في 420 طالبًا.

واستمر التركيز على الابتكار وريادة الأعمال مع دعم الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمر شنزهن العالمي للابتكار وريادة الأعمال 2023. وشجّعت الأمم المتحدة مشاركة وفد من البحرين ترأسه وزير شؤون الشباب. وقد عُقد هذا الحدث تحت شعار «الانفتاح والتعاون والربح للجميع» وهو يعكس مثالاً آخر على النهج الشامل الذي تدعمه الأمم المتحدة في إيجاد سبل التنويع، وتقريب الابتكار وأفضل الممارسات العالمية من أصحاب المصلحة البحرينيين ودعم الجهود الرامية إلى تحديد مجالات جديدة للنمو الاقتصادي. ومن النتائج الملموسة لهذا الحدث الشراكة المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة واتحاد شنزهن لريادة الأعمال والابتكار للشباب من أجل إنشاء مركز تصنيع إقليمي ذكي في البحرين.

وقد حصد هذا النهج المزيد من الثمار في عام 2023، حيث تعاونت الأمم المتحدة مع اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية ومؤتمر الاجتماع السنوي للاستثمار لتنظيم قمة الاستثمار لرواد الأعمال. وقد عقد هذا الحدث في أبو ظبي، وأتاح لأصحاب المصلحة البحرينيين فرصة لمناقشة تداعيات الواقع الاقتصادي العالمي على المستوى الإقليمي ووضع خطط شاملة لتحسين تكامل الشراكات بين رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في مجال التحول الرقمي، فقد أكملت الأمم المتحدة الملف القطري للبحرين للابتكار الرقمي. وقد شارك كل من الحكومة والقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التمويل في هذا النشاط في ورشة عمل في يوليو 2023 حيث تم صياغة مسودة تقرير حول التحديات والفرص والتوصيات الرئيسية لنظام الابتكار الرقمي. والتقرير موجود حاليًا لدى هيئة تنظيم الاتصالات في البحرين، وهو مثال آخر على عمل الأمم المتحدة الذي أصبح الأساس الذي يحكم التشريع والتخطيط والتنفيذ في مجالات التنمية الرئيسية.

تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والقائمة على النوع الاجتماعي

لا يزال تعميم أهداف التنمية المستدامة في الممارسات الاقتصادية والعمالية أحد المجالات التي تلعب فيها الأمم المتحدة في البحرين دورًا مهمًا. وفي عام 2023، قامت هيئة تنظيم سوق العمل، بدعم فني من الأمم المتحدة، بتطوير برنامج تمهيدي بعد الوصول لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لعاملات المنازل الوافدات حديثًا، حيث أن وجود عمال وأرباب عمل أجانب مطلعين ومتأهبين جيدًا يهدف إلى زيادة الرضا عن العمل والرفاهية والإنتاجية. وفي المجمل، قامت الأمم المتحدة بتدريب 14 مسؤولاً في هيئة تنظيم سوق العمل على تقديم دورات توجيهية وتطوير قدرات المؤسسة في هذا المجال الرئيسي.

كما قامت الأمم المتحدة أيضًا بوضع خرائط لأدوات الحماية الاجتماعية الحالية المتاحة للعمال المهاجرين في جميع أنحاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك البحرين. وتم تقديم النتائج والتوصيات السياسية الرئيسية إلى السلطات. كما تم العمل مع وزارة العمل لوضع اللمسات الأخيرة لملف السلامة والصحة المهنية والمضي قدمًا في الدعم التشريعي في المجالات التي تنظم تأثير الإجهاد الحراري على العمال.

ويتمتع الآن أصحاب المصلحة الرئيسيون في القطاع الخاص، بما في ذلك مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، وتمكين، وزين البحرين، وبورصة البحرين، بوعي أكبر بالفرص المتاحة لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها في القطاع الخاص، وذلك من خلال جهد تواصلي ومناصرة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحثًا شاملاً حول الفرص والتحديات التي تواجه مشاركة المرأة في القوى العاملة في البحرين، للمساهمة في البرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعمل مشاركة البحرين في هذا البرنامج على تعزيز تبادل المعرفة في المنطقة حول النماذج الناجحة التي نفذتها البحرين لتقليص فجوة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتحديد السياسات المناسبة لتسريع هذه العملية.

تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة

تستمر البحرين في العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تلعب دورًا نشطًا في عملية تطوير استراتيجية مكافحة الإرهاب الإقليمية، وتساعد الأمم المتحدة حكومة البحرين في تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني وتقديم الدعم الفني لتفعيل التوصيات الرامية إلى منع التطرف العنيف. وفي عام 2023، عقدت ورش عمل ودورات تدريبية في مجال المساعدة الفنية، مما أدى إلى تحسين القدرات المحلية في المجالات ذات الصلة وضمان لعب البحرين دورًا إقليميًا مهمًا في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي شراكة وثيقة مع هيئة تنظيم سوق العمل، واصلت الأمم المتحدة دعمها لمركز التميز الإقليمي للتدريب وبناء القدرات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويعد المركز الإقليمي منصة أساسية لتدريب العاملين في الصفوف الأمامية على الممارسات القائمة على حقوق الإنسان لمكافحة الاتجار بالبشر. وتم تدريب أكثر من 100 من العاملين في الصفوف الأمامية كمدربين اعتبارًا من عام 2021 من خلال المركز إلى جانب تطوير إجراءات التشغيل القياسية الرئيسية (SOPs)، في إطار مشروع المنظمة الدولية للهجرة الذي تموله حكومة البحرين. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، أعطت الحكومة الأولوية للجانب الإقليمي للمركز، بهدف توسيع الدعم الإقليمي وتبادل الخبرات والمعرفة نظرا لإدراج البحرين في الفئة 1 في تقرير الاتجار بالبشر السنوي لمدة ست سنوات. في حين تم تدريب 102 من العاملين في الصفوف الأمامية من سبع قطاعات (العدل الجنائي، وتفتيش العمل، والرعاية الصحية/الطبية، والإعلام، والطيران والمطارات، والأوساط الأكاديمية) – متألفين من 51% من الإناث و49% من الذكور.

كما تمت متابعة المشاركة الإقليمية في مجال الهوية القانونية وأمن الحدود والتنقل الآمن، حيث نظمت الأمم المتحدة ورشة عمل عربية إقليمية حول هذا الموضوع تحت رعاية وزارة الداخلية وبالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الكائنة في الرياض بالمملكة العربية السعودية. وغطت ورشة العمل تعزيز الوصول إلى الهوية القانونية، والدعم القنصلي وحماية العمالة الأجنبية، والقدرات الفنية للحكومات في تحليل المخاطر، بما في ذلك التحقق من الوثائق واستخدام تقنيات القياسات الحيوية. وحضر الورشة ممثلون عن سلطات وجهات الحدود والهجرة من مملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والمملكة المغربية، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اليمنية.

كما قدم خبراء محليون ودوليون من المنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومختلف الدول العربية عروضاً مهمة خلال الورشة.

تحسين البيانات من أجل القدرات التنموية

يدخل تحسين جمع البيانات، واستخدام البيانات الضخمة من أجل التنمية، والتحولات الرقمية، وتحسين جودة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عدة جوانب من عمل الأمم المتحدة كما يمكن ملاحظته في مجالات النتائج الأربعة.

ومن هذا المنظور، ساعدت الأمم المتحدة في دعم جمع البيانات كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة ومدروسة. وفي عام 2023، دعمت الأمم المتحدة تقييمًا وطنيًا للحدائق العامة، حيث تم تدريب 31 متطوعًا على جمع البيانات. وأدى التقييم إلى جمع البيانات الأولية لجميع الحدائق العامة البالغ عددها 156 حديقة في البحرين ووضع خرائط للمجالات الرئيسية ذات الأولوية للتحسين، وتقديم توصيات بشأن المبادئ التوجيهية لتصميم الحدائق العامة والاستثمار الذي تقوده وزارة شؤون البلديات والزراعة. وتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ومركز البديع هب (غلوبل شيبرز) ومساحة الرواق وأصدقاء الحدائق.

كما قدمت الأمم المتحدة دورات التدريب لـ 35 من خبراء التغذية الحكوميين وأخصائيي الصحة العامة والإحصائيين من البحرين ودول الخليج الأخرى حول جودة بيانات التغذية مع التركيز على القياسات البشرية. ومن المتوقع أن يؤدي التدريب إلى تحسين جودة البيانات وجمعها وإدارة البيانات وتحليل البيانات وإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة من الآن فصاعدًا.

حقوق الصورة | مركز الأمم المتحدة للإعلام في المنامة
شارك مركز الأمم المتحدة للإعلام في البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في 20 نوفمبر، في ورشة عمل إقليمية في المنامة حول أهداف التنمية المستدامة في «منتدى مهارات الغد» الذي نظمته وزارة شؤون الشباب البحرينية.

النتيجة 4
البحرين بين الأمم

الشكل 10 المبلغ المتاح للنتيجة 4 حسب أهداف التنمية المستدامة 2023 (بالدولار الأمريكي)

الشكل 11 المبلغ المتاح لعام 2023 للنتيجة 4 حسب أهداف التنمية المستدامة (بالدولار الأمريكي)

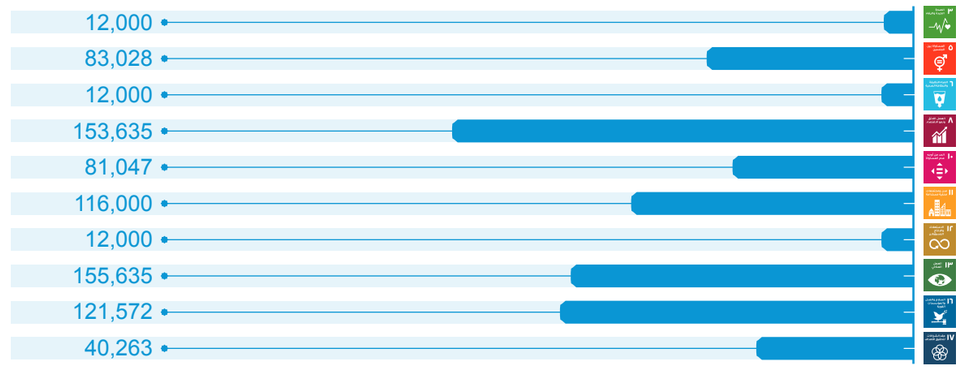

الشكل 12 النفقات لعام 2023 للنتيجة 4 حسب وكالة الأمم المتحدة (بالدولار الأمريكي)

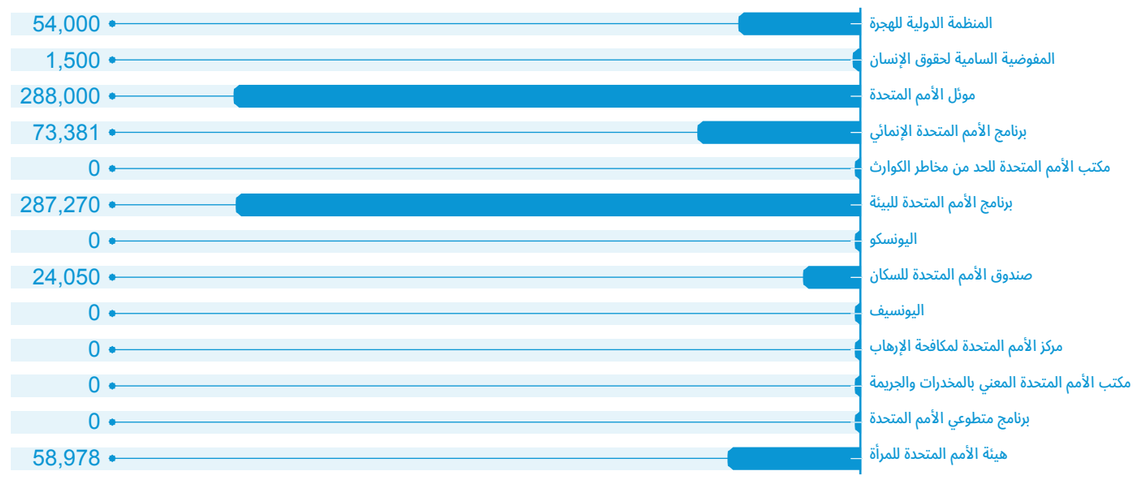

من نواحٍ عديدة، كان عام 2023 هو العام الذي تسارعت فيه وتيرة تنفيذ خطة «عقد من العمل»

حيث مع اقتراب 2030، وبالأخص بالنسبة للبحرين فيما يتعلق برؤيتها 2030 وخطة 2030، خرج العالم ككل من جائحة كوفيد19- ودخل مرحلة التعافي بعد الجائحة. وتتماشى هذه المرحلة بشكل وثيق مع تسارع وتيرة العمل نحو تحقيق خطة عام 2030 بعد التأثير السلبي للجائحة. كما تسعى البحرين، باعتبارها دولة ذات دخل مرتفع، ليس فقط إلى تحقيق أهداف خطة 2030 ولكن أيضًا إلى لعب دور رئيسي كمحفز لأفضل الممارسات والدعم لبقية العالم من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة العالمية والدعم. وفي عام 2023، عملت الأمم المتحدة والبحرين معًا لمساعدة البلاد على الوفاء بالتزاماتها الدولية وتحفيز المجتمع المدني المحلي وتعزيز حقوق الإنسان.

دعم الالتزامات الدولية للبحرين

استمرت البحرين في لعب دور رئيسي في تعزيز المقاربات القائمة على النوع الاجتماعي في خطة عام 2030. وإثر بادرة من مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البحرين (أول مكتب برنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة مجلس التعاون الخليجي)، عززت الحكومة من عملية التنسيق لأجل المساواة بين الجنسين في عملها مع الأمم المتحدة. كما تم تعزيز الوعي العام بالقيمة المضافة لجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة، الهادفة لتعزيز المشاركة العالمية لأصحاب المصلحة المتعددين في عمليات التنفيذ القائمة على النوع الاجتماعي لخطة 2030، وذلك من خلال مجموعة من أنشطة التوعية والتأييد، بما في ذلك مشاركة الأمم المتحدة في منتدى دراسات السنوي حول موضوع المرأة في مراكز الفكر.

وتم تعزيز قيادة البحرين في تنفيذ وترسيخ نهج قائم على النوع الاجتماعي في خطة 2030 من خلال دعم التنسيق من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر برنامج الأمم المتحدة القطري. وفي شهر مارس، أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع للبحرين. وبناءً على هذه الملاحظات، اعتمد البرلمان في مايو إصلاحًا تشريعيًا تاريخيًا لزيادة حماية الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في البحرين من خلال إلغاء المادة 353 من قانون العقوبات لعام 1976.

كما ساعدت الأمم المتحدة في تطوير تقرير شراكات البحرين 2015-2022 الذي أطلقته وزارة الخارجية، والذي يعكس التزام البلاد بإقامة شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف لدعم العمل التنموي والإنساني إقليمياً وعالمياً، حيث يسلط التقرير الضوء على مبادرات البحرين المختلفة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 17 بشأن الشراكات.

وقامت أيضًا حكومة البحرين بتمويل التقرير الخاص بحالة المدن العربية، حيث أنه بالتعاون مع الأمم المتحدة، ركز التقرير على الاتجاهات الحضرية في العالم العربي والحاجة إلى بنية تحتية حضرية مستدامة كشرط لإنشاء مدن مرنة ومستدامة. وبعد إطلاق التقرير في عام 2023، نظمت الأمم المتحدة عدة فعاليات على المستويين المحلي والإقليمي لنشر التقرير وتعريف أصحاب المصلحة الرئيسيين بالتوصيات واستكشاف إمكانية التنفيذ على المستويات الوطنية.

وقد تم استعراض دور البحرين في التنمية الدولية كرواد في التوسع الحضري المستدام، حيث شاركت البلاد في رعاية قرارين في جمعية موئل الأمم المتحدة، وهما «الإسكان الميسر للجميع « و»يوم التنظيف». وتواصل حكومة البحرين الدعوة إلى تنفيذ القرارين على مستوى العالم.

وشهد العام أيضًا مشاركة البحرين في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات والبروتوكولات البيئية الدولية، حيث دعمت الأمم المتحدة السلطات الوطنية في تحديث التشريعات الوطنية الخاصة بالمواد المستنفدة للأوزون، إلى جانب تطوير منهج تدريبي ذي صلة لفنيي التبريد وتكييف الهواء (RAC) والذي

حقوق الصورة | وكالة أنباء البحرين
مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في البحرين في مائدة مستديرة حول تحسين جمع بيانات أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير عنها في وزارة التنمية المستدامة.

يشمل البدائل الجديدة طويلة المدى للمواد المستنفدة للأوزون. وكانت هذه الأنشطة جزءًا من الشرائح الأولى من خطة إدارة التخلص التدريجي من مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون (HCFC) المرحلة الثانية والتي يجري استكمالها بالشراكة مع المجلس الأعلى للبيئة وجمعية المهندسين البحرينية.

كما شملت الأنشطة الإضافية في مجال المواءمة مع الالتزامات الدولية الماثل تحسين نظام الترخيص والرصد الإلكتروني للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال وتعديلاته، وتدريب 40 من موظفي الجمارك و 40 من موظفي إنفاذ القانون لتعزيز رصد ومراقبة ومكافحة التجارة غير المشروعة في المواد الخاضعة للرقابة. كما تم توفير دورات التدريب لمخلصين جمركيين ومستوردين من 42 شركة لضمان التنفيذ الفعال للوائح المحدثة. في حين ستدعم هذه الإنجازات البحرين للبقاء في حالة امتثال كامل لأهداف التخلص التدريجي القادمة وستسهل عملية التصديق على تعديل كيغالي (KA) للحصول على فوائد مناخية إضافية.

وفي عام 2023، قدمت البحرين خطتها التنفيذية الوطنية الأولى لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وتلعب الأمم المتحدة، بدعم مالي من صندوق البيئة العالمي، دوراً محورياً في تطوير هذه الخطة الشاملة، والتي أصبحت ممكنة إثر الجهد التآزري الذي شارك فيه أصحاب المصلحة المحليون الرئيسيون، وعلى رأسهم المجلس الأعلى للبيئة، فضلاً عن المساهمات القيمة للخبراء الوطنيين والدوليين.

كما واصلت البحرين إظهار التزامها بالحلول الإقليمية لمشاكل التلوث من خلال استضافة ورشة العمل الإقليمية لغرب آسيا حول التلوث البلاستيكي في ديسمبر 2023. وبدعم من الأمم المتحدة، جمعت ورشة العمل ممثلين من دول غرب آسيا، إلى جانب خبراء دوليين لمناقشة مناقشة تحديات التلوث البلاستيكي في المنطقة والحلول الممكنة. وكانت ورشة العمل بمثابة منصة لدول غرب آسيا لتبادل وجهات النظر والخبرات فيما يتعلق بالتلوث البلاستيكي ومناقشة الحلول المستدامة لإدارة النفايات البلاستيكية.

ودعمت الأمم المتحدة مشاركة خمسة مندوبين بحرينيين في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) في مشاورات الشباب ومؤتمر الأطراف (COP23)، في سعيها لضمان حصول ممثلي الشباب البحريني على فرصة للتعلم والتواصل وتطوير المهارات من أجل تنمية مستدامة أفضل على مستوى العالم.

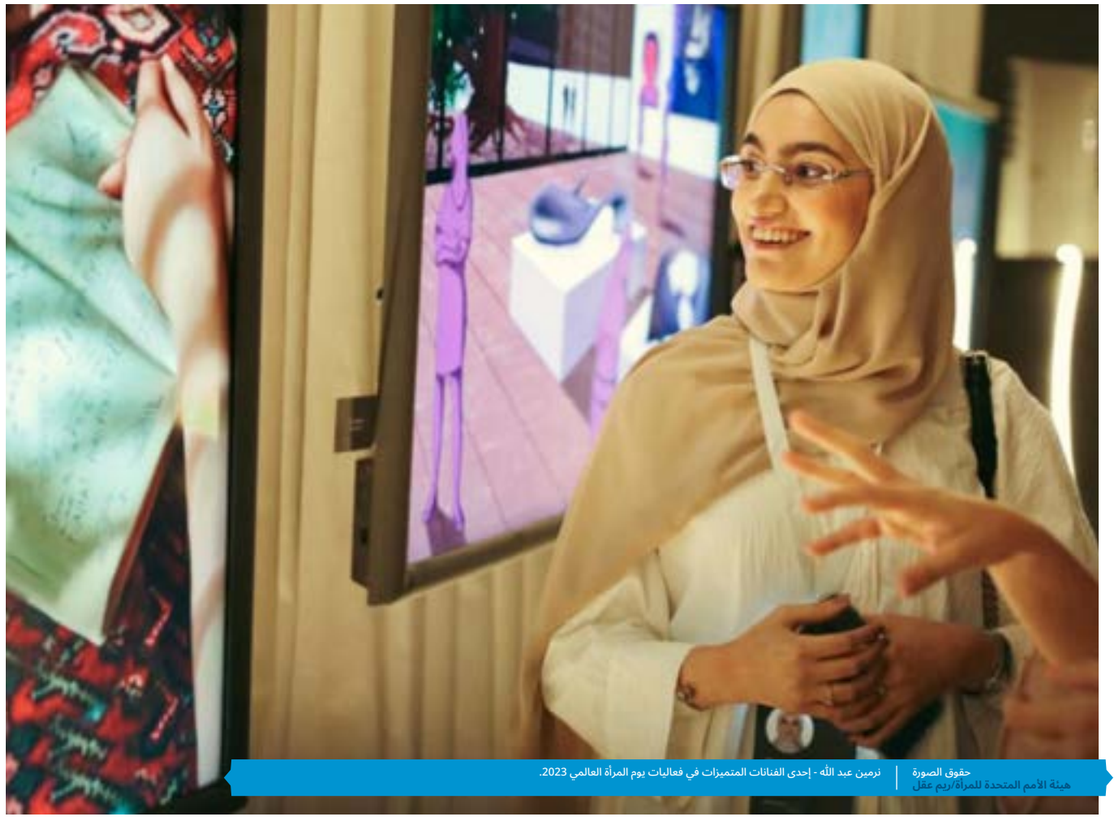

حقوق الصورة | هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ريم عقل
نرمين عبد الله - إحدى الفنانات المتميزات في فعاليات يوم المرأة العالمي 2023.

• إشراك المجتمع المدني في التنمية المستدامة

دعمت الأمم المتحدة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين لوضع استراتيجيات لتنظيم العمالة المهاجرة في قطاعي البناء والعمل المنزلي وذلك من خلال التعاون مع الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب والاتحاد الدولي للعمالة المنزلية. وتم تنظيم المؤتمر التأسيسي لنقابة العمالة المنزلية في عام 2023، بدعم من الأمم المتحدة لعملية التحقق من صحة مواثيقها واللوائح المقابلة لها وتقديمها إلى وزارة العمل. وعملت الأمم المتحدة أيضًا على تعزيز إدراج العمالة المنزلية في نظام الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى تطوير سياسة وطنية شاملة للسلامة والصحة المهنية تم تقديمها إلى الحكومة وأصحاب العمل وتم الاعتراف بها في أواخر عام 2023.

وفي عام 2023، أقيمت النسخة التاسعة من برنامج القيادات الشابة (YLP) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع وزارة شؤون الشباب بمشاركة 25 شابًا بحرينيًا. في حين تم تطوير وتنفيذ برنامج مدته ستة أسابيع بمساهمات من ثماني منظمات تخدم الشباب وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع التي تهدف إلى تعزيز قدرة الشباب على الابتكار الاجتماعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تم دعم وزارة شؤون الشباب في إدارة وتنفيذ جائزة الملك حمد.

ويذكر أيضًا أن الأمم المتحدة وقعت مذكرة تفاهم مع شركة نسيج، وهي أول شركة متكاملة لتطوير العقارات والبنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك لغرض تعزيز المدن الذكية والتصميم الحضري المستدام في قطاع الإسكان، ومركزة خبرات ونظرات المجتمع المدني في مجال الأولوية الوطنية.

حقوق الصورة | الأمم المتحدة في البحرين
احتفال فني بيوم السلام العالمي في معرض عباس جاليري.

• تعزيز حقوق الإنسان وتطوير القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان

استمرت الأمم المتحدة في دعم منظمات حقوق الإنسان داخل البحرين وخارجها. ونظمت ورش عمل تدريبية حول إعداد التقارير إلى هيئات المعاهدات، والتي حضرها 17 مشاركا من المجتمع المدني البحريني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. كما تعرف المشاركون على إجراءات إعداد التقارير وكذلك كيفية التعامل مع التوصيات الصادرة عن لجان هيئات معاهدات الأمم المتحدة والتواصل مع الخبراء لمعالجة القضايا ذات الصلة وتعزيز مشاركتهم مع لجنة التنسيق العليا.

وفي عام 2023، نظمت الأمم المتحدة أيضًا مؤتمرًا دوليًا حول حقوق الإنسان والبيئة. وقد تم تنظيمه بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واستقطب أكثر من 200 مشارك من جميع أنحاء العالم. واعتمد المؤتمر إعلاناً يؤكد على أن البيئة النظيفة حق من حقوق الإنسان للجميع.

كما عملت الأمم المتحدة مع وحدة التحقيق الخاصة ووزارة الخارجية لتوفير التدريب على معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان، في حين حضر 70 مشاركًا ورش العمل المنعقدة من قبل الجهات الحكومية والمجتمع المدني، مما يضمن الحفاظ على روح التعاون لتبادل المعرفة وتعزيز فهم أكبر للتكاتف حول هذه القضية والمضي قدمًا.

2.3. دعم الشراكات وتمويل خطة 2030

في عام 2023، لم تستمر الأمم المتحدة في البحرين في تعزيز وتوطيد الشراكات الاستراتيجية القائمة التي تهدف إلى تحقيق خطة عام 2030 فحسب، بل قامت أيضًا بتطوير شراكات جديدة. ومن خلال التركيز على الشراكات المبتكرة التي توفر قيمة مضافة مخصصة لمعالجة أهداف إنمائية محددة، أضافت الأمم المتحدة وجهات نظر جديدة وأبعاد جديدة لتنمية البحرين وجهود البلاد لريادة التنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع دخولنا العام الأخير لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة في 2024، ستضمن الأمم المتحدة تحويل هذه المحادثات والحوارات والشراكات إلى إجراءات في إطار التعاون التالي الذي سيأخذ البلاد والأمم المتحدة إلى أعتاب العام 2030.

وفي نفس السياق، استمرت الأمم المتحدة في تعزيز شراكتها الدائمة مع حكومة البحرين، حيث أدى الحوار الاستراتيجي الذي التأم في الربع الثاني حول مجموعة واسعة من القضايا في اجتماعات اللجنة التوجيهية المشتركة لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة، والتي شارك في رئاستها وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية والمنسق المقيم للأمم المتحدة ،إلى تحديد الأولويات لبقية العام. وبرزت الحكومة كأكبر شريك مالي ودعمت هيكل تمويل أهداف التنمية المستدامة عبر عمل وكالات الأمم المتحدة في البلاد.

كما كان للحكومة حضورا ملموسا كدولة عضو في مختلف المحافل الرئيسية للأمم المتحدة، حيث قدمت مراجعتها الوطنية الطوعية الثانية في المنتدى السياسي رفيع المستوى في يونيو، وشاركت على المستوى الوزاري في قمة أهداف التنمية المستدامة، وشاركت أيضًا بوفد كبير رفيع المستوى في مؤتمر الأطراف (COP28). وخلال جميع هذه الأنشطة، دعمت الأمم المتحدة الوزارات التنفيذية ذات الصلة واعتمدت على الالتزامات التي تم التعهد بها في المناسبات لتوجيه خطواتها التالية.

وطوال عام 2023، سعت الأمم المتحدة إلى البحث عن شركاء جدد في جميع أنحاء المنطقة والعالم. وتم التعاون مع اتحاد الغرف العربية واتحاد شنزهن لريادة الأعمال والابتكار للشباب، مما حدا بممثلين عن البحرين لحضور مؤتمر شنزهن العالمي للابتكار وريادة الأعمال 2023. وقد أتاحت مثل هذه الشراكات فرصًا نوعية لتبادل المعرفة ومناقشة أفضل الممارسات على المستويين الإقليمي والعالمي. كما شهد العام تطوير أول مشروع كبير ممول من القطاع الخاص (بنك اتش اس بي سي) لاستبقاء أشجار المانغروف الحضرية الفريدة في البحرين.

وواصلت الأمم المتحدة تعزيز وتعميق الشراكات مع المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، حيث تم تنفيذ ما يقرب من ثلث التدخلات بالتعاون مع شركاء خارج المؤسسات الحكومية والعامة. ودعمت منظمات المجتمع المدني المحلية على نحو فاعل عمل الأمم المتحدة في عدة جوانب مثل وضع خرائط الحدائق، والتنمية الحضرية المستدامة، وحماية البيئة. وتم تطوير الشراكات مع النقابات العمالية من أجل ضمان حماية وصحة وسلامة مهنية أفضل للعمالة المهاجرة والعمالة المنزلية. وعلى مدار العام، عززت الأمم المتحدة أيضًا تعاونها مع منظمات حقوق الإنسان ومن بينها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث قامت بتوفير دورات التدريب على بناء القدرات في مجال إعداد التقارير والمشاركة مع هيئات المعاهدات التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وستمكن هذه المعرفة منظمات حقوق الإنسان من التفاعل بشكل أفضل مع الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان، خارج حدود البحرين. كما عملت الأمم المتحدة أيضًا مع القطاع الخاص، ومجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، وبورصة البحرين، وذلك لأجل توليد الزخم نحو زيادة مشاركة وقيادة المرأة.

وقد اتخذ عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز أنماط الحياة والأنظمة الغذائية الصحية نهجا يشمل المجتمع كله من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وكيانات القطاع الخاص، والشركات، والأوساط الأكاديمية. وقد أدت مثل هذه النشاطات التوعوية والشراكات إلى تقريب عمل الأمم المتحدة وأهمية أهداف التنمية المستدامة إلى عموم الناس.

2.4. نتائج العمل معًا بشكل أكبر وبنحو أفضل: اتساق وفعالية وكفاءة الأمم المتحدة

شهد العام بداية عملية صياغة إطار التعاون المقبل بين الأمم المتحدة والبحرين. وكخطوة أولى في العملية، اجتمع فريق الأمم المتحدة القطري لإجراء مراجعة صارمة لبرنامج إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة 2021-2024، مع استغلال الفرصة لإعادة التفكير في التغييرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والطرق التي يمكن أن تضفي الدعم لهذه التغييرات بطريقة متماسكة ومنسقة على نحو جيد.

ورحبت أسرة الأمم المتحدة في البحرين بافتتاح مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2023، مما يعزز الوجود الشامل للأمم المتحدة في البلاد. ومع دخول السنة الخامسة لإصلاح نظام التنمية، استمر مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في تعزيز تماسكهما وكفاءتهما مع ضمان بقاء آليات التنسيق خفيفة وفعالة لكل من الوكالات القطرية والإقليمية.

وفي عام 2023، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري في البحرين أيضًا المجموعة المعنية بالمساواة بين الجنسين (GTG)، والتي تشترك في رئاستها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بهدف تعزيز مساءلة فريق الأمم المتحدة القطري وقدرته على تحقيق نتائج لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البحرين. وقامت المجموعة المعنية بالمساواة بين الجنسين في البحرين، وهي الأولى في منطقة مجلس التعاون الخليجي، بتجربة العديد من الابتكارات لزيادة فعالية فريق الأمم المتحدة القطري في التنسيق بين الجنسين، بما في ذلك تحليل الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين في خطة العمل المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري وتجميع البيانات الوطنية الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لتوجيه تصميم البرامج وتنفيذها. وقد تم الاعتراف بهذه التدخلات باعتبارها أفضل الممارسات العالمية. في عام 2023، وللعام الثاني على التوالي، قام فريق الأمم المتحدة القطري بتوثيق التقدم المحرز في تنفيذ معايير مذكرة أداء المساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد كان إطلاق المجموعة المعنية بالمساواة بين الجنسين في عام 2023 مناسبًا بشكل خاص لتسهيل تطبيق فريق الأمم المتحدة القطري لمنظور النوع الاجتماعي في عملية وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF).

وقدمت فرقة العمل المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الهمم التابعة للفريق القطري الدعم المنسق للحكومة في صياغة استراتيجيتها المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي العزم الخاص، وعملت أيضًا على زيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الهمم.

كما حرص فريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة على ضمان اتساق جهود التأييد والاتصال طوال العام، بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة للاتصالات. وقد تم عرض عمل الأمم المتحدة وتوسيع نطاقه عبر وسائل الإعلام البحرينية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتماشيًا مع جدول أعمال الأمين العام للكفاءة، صممت البحرين استراتيجية العمليات التجارية (2020) (BOS-2023) لدعم تنفيذ برنامج أكثر فعالية لخطة 2030، حيث تعاونت خمسة من كيانات الأمم المتحدة التسعة الموجودة في البلدان (مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وموئل الأمم المتحدة) بشكل رئيسي في خدمات الإدارة المشتركة، لتجنب تكاليف متوقعة قدرها 511,726 دولارًا أمريكيًا للفترة 2020-2026. وفي مقابل هذا التوقع، بلغ تجنب التكاليف المحققة 206,488 دولارًا أمريكيًا للفترة 2020-2022، في حين لم يتم تجنب أي تكاليف إضافية خلال عام 2023. وفي الدورة الأخيرة، تم تضمين جميع الخدمات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب اتفاقية مستوى الخدمة الثنائية (SLA) في المقر الرئيسي والتي تمت إزالتها الآن وبسبب انخفاض طلبات الخدمات المشتركة نظرًا لاستقرار وتأسيس معظم الوكالات في البلاد.

وقد التزمت البحرين بتعزيز ست خدمات مشتركة ضمن خط خدمة مشترك واحد، لا سيما الخدمات المحتملة ذات العائد المرتفع، وهي إنشاء اتفاقيات مشتركة طويلة الأجل في شراء المواد الاستهلاكية، والطباعة/التصميم الجرافيكي، وخدمات تقديم الطعام، وخدمات البروتوكول، وخدمات الوثائق الرسمية. ولا يزال يتعين إبرام الاتفاقيات طويلة الأجل للطباعة/التصميم الجرافيكي وتقديم الطعام، حيث أنها قد تأخرت بسبب إعادة ترتيب أولويات الخدمات المطلوبة. وسيتم تنفيذ الاتفاقية الأخرى طويلة الأجل المحددة في عام 2024. علاوة على ذلك، توفر الحكومة بسخاء المساحات المكتبية والصيانة لبيت الأمم المتحدة بالإضافة إلى تمويل تكاليف تشغيل بيت الأمم المتحدة كمساهمة عينية تصل إلى 450,000 دولار أمريكي في عام 2023. كما ويتم استيعاب بعض الوكالات، مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، من قبل نظيراتها الوطنية.

حقوق الصورة
شترستوك

2.5.التقييمات والدروس المستفادة

مثل التفكير والتعلم محورا أساسيا لعمل فريق الأمم المتحدة القطري هذا العام، حيث بدأ صياغة إطار تعاون جديد للعام 2025-2029. ولإثراء صياغة الإطار الشامل، أجرى فريق الأمم المتحدة القطري مراجعة صارمة مدروسة لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة 2021-2024، والذي شكل أيضًا فرصة وحاجة لفريق الأمم المتحدة القطري لإعادة التفكير في كيفية عمله وإحداث فارق في سياق بلاد مساهم صافي ذي دخل مرتفع مع سبع سنوات متبقية حتى عام 2030. ويلخص ما يلي المواضيع الرئيسية المنبثقة عن المناقشات:

إعادة النظر في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في بلد مساهم صافي

تمثل دول مثل البحرين، والتي تحتل مرتبة عالية في مؤشر التنمية البشرية، تحديات فريدة من نوعها ونموذجية للمرحلة الأخيرة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه التحديات الإنتاج كثيف الكربون، وأنماط الاستهلاك، ومواضع الضعف التي تنشأ في ظل تواجد مستويات عالية من الإنجازات الوطنية.

وفي حين أن المضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلد ذي دخل مرتفع واقتصاد مفتوح مثل البحرين له تأثير كبير مباشر وغير مباشر خارج الحدود، تستضيف البلاد حوالي 600,000 عامل أجنبي يرسلون حوالي 2.65 مليار دولار أمريكي سنويًا في شكل تحويلات إلى بلدانهم الأصلية، مما يؤثر على الدخل ومستويات المعيشة هناك. وتؤثر سلة البحرين التجارية البالغة 17.7 مليار دولار أمريكي أيضًا على اقتصاديات شركائها التجاريين الرئيسيين. علاوة على ذلك، تتمتع البلاد بالقدرة على الاضطلاع كحاضنة للابتكار في مجال التنمية المستدامة وتوليد أفضل الممارسات التي يمكن أن تسترشد بها السياسات والبرامج والممارسات الخاصة بالتنمية المستدامة على مستوى العالم.

وعلى ضوء الطبيعة الفريدة للبلاد وإمكاناتها، لاحظ فريق الأمم المتحدة القطري الحاجة المتزايدة إلى الابتكار مع التحول من المشاريع إلى دور استشاري متكامل في مجال السياسات وزيادة التجارب في البرمجة. كما أن زيادة الوعي بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة يمثل دورًا مهمًا آخر يجب على الأمم المتحدة أن تلعبه. ويجب أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع الحكومة لضمان التوافق الكامل مع أولويات الحكومة. كما يجب أن ينعكس هذا التفكير في كل من عمليات التخطيط والتنفيذ التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك في كيفية تحديد النجاح وقياسه.

الفهم المشترك حول مسارات التغيير

تُوائم أنشطة الأمم المتحدة في البحرين بشكل وثيق أولويات الحكومة وتتماشى معها. ومما يعزز هذه المواءمة أن غالبية تمويل برامج الأمم المتحدة تقدمه الحكومة. ومع ذلك، وفي ضوء الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة والبيئة العالمية سريعة التطور، من المهم أن يكون لدى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري فهم مشترك لمسارات التقدم في البلاد، والشروط المسبقة للتقدم، ودور الأمم المتحدة في كلٍ منها. ولضمان هذه المواءمة الديناميكية للأولويات ووجهات النظر، توجد حاجة إلى قدر كبير من التنسيق على المستوى الاستراتيجي بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة. وخلال العام، اتخذت وزارة الخارجية زمام المبادرة في عقد اجتماعات مع وزارات أخرى لتسهيل بعض هذه المناقشات الاستراتيجية مع فريق الأمم المتحدة القطري.

الاستفادة من البيانات على مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب

مع استمرار العقد المتسم بالعمل والفعالية، لا بد من استقراء لمحة عامة عن الثغرات والفرص المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز تعاونها مع البحرين بشأن أهداف التنمية المستدامة. حددت المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2023 الافتقار إلى بيانات دقيقة فورية ومتاحة بسهولة ومصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وحالة الهجرة باعتبارها تحديًا، لا سيما في تحديد وتتبع تقدم المجموعات التي قد تكون متعثرة هيكليًا. في عام 2023، أعطت الحكومة الأولوية لتحسين بيانات أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أحد الالتزامات الوطنية في قمة أهداف التنمية المستدامة وأطلقت عملية لتحديد وسد فجوات البيانات بشكل منهجي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بدعم منسق من الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ترد الحاجة إلى نهج أكثر انتظامًا لضمان استخدام الأمم المتحدة والحكومة لمجموعة بيانات مشتركة في الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يعد تعميم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدراسات الاستقصائية الوطنية خطوة أولى مهمة لسد الفجوة في بيانات أهداف التنمية المستدامة في البلاد وتحسين عمل وكالات الأمم المتحدة في رصد مشاريعها وأنشطتها والإبلاغ عنها. كما إن توافر البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يسمح للحكومة والأمم المتحدة بتحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية بشكل أكثر دقة، في حين أن الحصول على البيانات المتعلقة بالمشاريع والأنشطة من شأنه أن يساعد في تحديد تأثير الأنشطة، سواء فيما يتعلق بالمستفيدين أو بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية.

إعادة النظر في آليات التنسيق للأمم المتحدة في البحرين

أشار تقرير النتائج القطرية لعام 2022 إلى التحديات الناشئة جراء الوجود القطري المحدود لوكالات الأمم المتحدة في البحرين، حيث أن ثلث الوكالات فقط في فريق الأمم المتحدة القطري لها وجود فعلي في البلاد، مع تركيز بعض من هذه الوكالات على دعم دول أخرى أيضًا في مجلس التعاون الخليجي، مع وجود وكالتان لها موظف واحد في البلاد. وقد أدت هذه القدرة البرمجية الضعيفة إلى تقييد قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بطريقة سريعة لاحتياجات البلاد في مجالي التنمية والابتكار. وعلى وجه الخصوص، فإن المشاركة في آليات التنسيق التي تعتبر أساسية لتنفيذ البرامج تتطلب حضور نفس الموظفين لاجتماعات تنسيق مختلفة، مما يضع عبئا لا يمكن تحمله على وقتهم. وبالتالي، في سياق مراجعة برنامج إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة 2021-2024، قرر فريق الأمم المتحدة القطري إضفاء الطابع الرسمي على فريق إدارة البرنامج (PMT)، وحل مجموعات نتائج إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة الأربعة المنفصلة وتكليفهم جميعًا بالاندماج في منصة فريق إدارة البرنامج، في حين ستبقى المجموعة المعنية بالمساواة بين الجنسين وفرقة العمل المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كيانات منفصلة.

وبدءًا بإطار التعاون الجديد، وافق فريق الأمم المتحدة القطري أيضًا على إدراج النظراء الحكوميين في هيكل التنسيق حيثما أمكن ذلك.

2.6.نظرة عامة على الشؤون المالية وتعبئة الموارد

الشكل 13 مساهمات الأمم المتحدة التمويلية للوكالات والشركاء من أجل إحراز التقدم بأهداف التنمية المستدامة

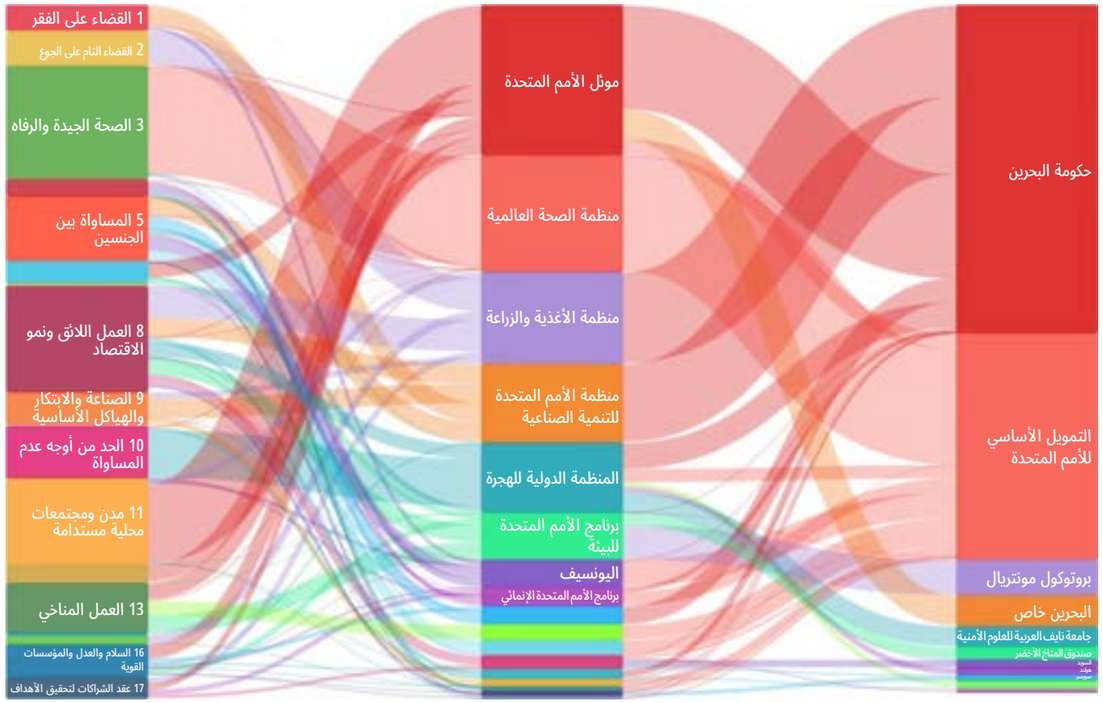

برنامج التنمية حسب الوكالة في عام 2023

الفصل 03

مقر المنسق
موئل الأمم المتحدة في البحرين

الجدول 15 المبلغ المتاح لعام 2023 حسب الوكالة والنتيجة (بالدولار الأمريكي)

الوكالة	النتيجة 1	النتيجة 2	النتيجة 3	النتيجة 4	المجموع الإجمالي
الإسكوا					
منظمة الأغذية والزراعة	559,396	205,638			765,034
منظمة العمل الدولية			32,000		32,000
المنظمة الدولية للهجرة		45,000	480,394	54,000	579,394
الاتحاد الدولي للاتصالات			50,000		50,000
المفوضية السامية لحقوق الإنسان				1,500	1,500
موئل الأمم المتحدة	480,000	360,000	100,000	313,000	1,253,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		76,672	5,000	73,381	155,053
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث					
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	100,000			287,270	387,270
اليونسكو		35,000			35,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان		95,000		24,050	119,050
مفوضية شؤون اللاجئين		2,000			2,000
اليونيسيف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة		182,500	25,000	10,000	217,500
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية			650,000		650,000
مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب					
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة			20,000	54,500	74,500
برنامج متطوعي الأمم المتحدة			50,000	60,000	110,000
هيئة الأمم المتحدة للمرأة		67,706	20,778	58,978	147,462
منظمة الصحة العالمية	75,000	893,500			968,500
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	120,000				120,000
المجموع الإجمالي	**1,334,396**	**1,963,016**	**1,433,172**	**936,679**	**5,667,263**

الجدول 16 نفقات عام 2023 حسب الوكالة والنتيجة (بالدولار الأمريكي)

الوكالة	النتيجة 1	النتيجة 2	النتيجة 3	النتيجة 4	المجموع الإجمالي
الإسكوا					
منظمة الأغذية والزراعة	295,972	40,742			336,714
منظمة العمل الدولية			32,000		32,000
المنظمة الدولية للهجرة		45,000	480,394	54,000	579,394
الاتحاد الدولي للاتصالات			50,000		50,000
المفوضية السامية لحقوق الإنسان				1,500	1,500
موئل الأمم المتحدة	340,000	280,000	100,000	288,000	1,008,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		76,672	5,000	73,381	155,053
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث					
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	98,000			287,270	385,270
اليونسكو		35,000			35,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان		95,000		24,050	119,050
مفوضية شؤون اللاجئين		2,000			2,000
اليونيسيف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة					
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية			650,000		650,000
مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب					
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة					
برنامج متطوعي الأمم المتحدة					
هيئة الأمم المتحدة للمرأة		67,706	20,778	58,978	147,462
منظمة الصحة العالمية	75,000	893,500			968,500
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	80,000				80,000
المجموع الإجمالي	**888,972**	**1,535,620**	**1,338,172**	**787,179**	**4,549,943**

نقاط التركيز الرئيسية للعام المقبل

سيكون عام 2024 هو العام الأخير لإطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة 2021-2024، حيث سيتمحور العام حول مراكمة وتحليل النتائج والتخطيط للدفعة النهائية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الست المقبلة. وسيكون هذا العام أيضًا عامًا تجريبيًا لفريق الأمم المتحدة القطري نحو طرق عمل أفضل وأكثر مرونة، وتعزيز الشراكات مع الحكومة والمجتمع المدني، والابتكارات التي يمكن إضافتها إلى أفضل الممارسات العالمية. ولتحقيق هذه الغاية، ستكون الأولويات التالية بمثابة منافذ للتجارب والشراكات والابتكار.

صياغة الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2025-2029

يتولى فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، عملية صياغة إطار التعاون الخاص به والذي سيكون آخر إطار تعاون كامل حتى عام 2030. وبالتالي، يجسد إطار التعاون طموحًا جماعيًا كبيرًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول نهاية عام 2030. وتم التعبير عن هذا الطموح خلال ورشة عمل تحديد الأولويات الإستراتيجية في يناير 2024 والتي حضرها أكثر من 100 مشارك. وخلال العام، ستعمل الأمم المتحدة والحكومة على وضع اللمسات الأخيرة لإطار التعاون الجديد، والتوقيع المشترك على الوثيقة، وإطلاقه بحيث يمكن بدء تنفيذه في 1 يناير 2025.

الابتكار من خلال العمل المشترك

بما أن البنية التحتية المتعلقة بالبرامج للوكالات الفردية في البحرين صغيرة، فإن العمل المشترك يحقق توفيرات هامة من حيث الحجم والنطاق، والتي غالبًا ما تفوق تكلفة معاملات العمل المشترك. وسيكون عام 2024 عامًا مهمًا بالنسبة لفريق الأمم المتحدة القطري وذلك لغرض الابتكار وإشراك مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة من خلال المبادرات المشتركة. وستواصل الأمم المتحدة تنفيذ المشروع المشترك بشأن تخضير المساحات الحضرية. وستبدأ في تنفيذ مشروعها لاستبقاء أشجار المانغروف في منطقة حضرية بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص. كما يجري تطوير مشروعين بشأن التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز آليات مكافحة الاتجار بالأشخاص، ويوشك الانتهاء من مرحلة التصميم والتكلفة لكليهما، ومع توفر التمويل، سيتم البدء في تنفيذ كلا المشروعين. سوف تمكن هذه المشاريع الابتكار من خلال استهداف مجموعات ضعيفة محددة بالإضافة إلى طرائق التنفيذ.

تعزيز بيانات أهداف التنمية المستدامة

يعد سد الفجوات في توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أولويات الحكومة، حيث وضعت برنامج عمل طموح لأجل توليد البيانات اللازمة بمساعدة فنية من الأمم المتحدة. وخلال عام 2024، ستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة في وضع الخرائط للفجوات في البيانات والاحتياجات والآليات اللازمة لتوليد البيانات اللازمة وضمان التحديثات المنتظمة. ولهذا الغرض، ستستمر وكالات الأمم المتحدة الراعية في الشروع في الاستفادة من قدراتها الإقليمية والعالمية لجلب الخبرة اللازمة إلى البلاد.

دعم مشاركة البحرين في الأنشطة العالمية

مع اضطلاع البحرين بدور فاعل وأكثر وضوحًا في المحافل العالمية كدولة عضو في الأمم المتحدة، ستواصل الأمم المتحدة تسهيل ودعم مشاركة الحكومة في عدد من فعاليات الأمم المتحدة العالمية والإقليمية. وتشمل هذه الاجتماعات الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى حول تُعلم الشباب ومهاراتهم وانتقالهم إلى العمل اللائق ومنتدى تمويل التنمية ومعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والمنتدى العالمي للاستثمار لرواد الأعمال وقمة المستقبل ومؤتمر الأطراف (COP29). وستوفر هذه الأحداث والفعاليات فرصة للبحرين لقياس إنجازاتها مقابل الأهداف والغايات العالمية، والمشاركة في التعلم من الأقران والمساهمة في الممارسات الجيدة العالمية والتعاون بين بلدان الجنوب، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحرين ودول أخرى.

حقوق الصورة
تكريستوفر

مرفق - الاختصارات

CF	إطار التعاون
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GEF	صندوق البيئة العالمي
GTG	المجموعة المعنية بالمساواة بين الجنسين
LMRA	هيئة تنظيم سوق العمل
LTA's	اتفاقيات طويلة الأجل
NMC	المركز الوطني للاستزراع البحري
ODS	المواد المستنفدة للأوزون
SCF	إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
VNR	المراجعة الوطنية الطوعية
WISN	مؤشرات عبء العمل واحتياجات التوظيف

الأمم المتحدة
البحرين